S/PV.7064

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثامنة والستون

مؤقت

الجلسة **٧٠٦٤**

الثلاثاء، ١٩ تشرين الثاني/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد ليو جيايي	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركين
	أذربيجان	السيد مهدييف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	أستراليا	السيد بلس
	باكستان	السيد مسعود خان
	توغو	السيد مبيو
	جمهورية كوريا	السيد أوه جون
	رواندا	السيد غاسانا
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد لاميك
	لكسمبرغ	السيدة لوكاس
	المغرب	السيد لعسل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد تاثام
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨)، و ١١٩٩ (١٩٩٨)، و ١٢٠٣ (١٩٩٨)، و ١٢٣٩ (١٩٩٩)، و ١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/631)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

1356986 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

قرارات مجلس الأمن ١١٦٠ (١٩٩٨) و١١٩٩ (١٩٩٨) و١٢٠٣ (١٩٩٨) و١٢٣٩ (١٩٩٩) و١٢٤٤ (١٩٩٩)

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو (S/2013/631)

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل صربيا إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

باسم المجلس، أرحب بدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، وأطلب من موظف البروتوكول أن يصطحبه إلى مقعده على طاولة المجلس.

اصطحب السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، إلى مقعده على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالصينية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد هاشم تاتشي إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. أود أن الفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2013/631، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

أعطي الكلمة الآن للسيد ظريف.

السيد ظريف (تكلم بالإنكليزية): منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة التي قدمتها للمجلس في آب/أغسطس (أنظر S/PV.7026)، مر تنفيذ الاتفاق الأول المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات بين بريشتينا وبلغراد بمرحلة هامة. ودخل مرحلة بالغة الأهمية وبصورة عامة أكثر صعوبة. وتم الوصول إلى المرحلة من خلال التحضيرات المكثفة للانتخابات البلدية وإجرائها بصورة ناجحة في جميع أنحاء كوسوفو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

رغم الوقت الوجيز المخصص للتحضير لتلك الانتخابات، سجل عدد كبير من بلديات كوسوفو إقبالا أعلى بكثير مما كان عليه الحال في الانتخابات المحلية الأخيرة، التي جرى تنظيمها في عام ٢٠٠٩. على سبيل المثال، بلغت المشاركة في أغلبية البلديات الصربية الواقعة جنوب نهر إيبار نسبة أعلى بكثير مما كان عليه الحال خلال الانتخابات المحلية السابقة التي عقدت على مدى العقد الماضي. و كان الإقبال في البلديات الواقعة شمال النهر أقل نسبيا، لكنه كان مع ذلك كبيرا، رغم الجو الذياتسم بالخلافات، ووجود العديد من التحديات العملية.

وقعت يوم الانتخابات مشاكل خطيرة في شمال ميتروفيتشا، حظيت للأسف بالجزء الأكبر من اهتمام وسائط الإعلام الدولية. حيث توجه في نهاية اليوم، أشخاص ملثمون إلى ثلاثة مراكز اقتراع رئيسية وتمكنوا من تدمير أو من ناحية أخرى إتلاف العديد من صناديق الاقتراع. وقد جرت الإفادة أيضا عن وقوع حالات ترويع للناخبين ورجم بعض المركبات التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد أدانت الجهات الفاعلة المحلية والدولية تلك الأعمال الإجرامية المنكرة على الصعيد العالمي. وبدأت شرطة كوسوفو في إجراء تحقيق كامل في الاقتحامات، بدعم من بعثة الاتحاد الأوروبي.

عقدت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي كاثرين آشتون، في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، اجتماع حوار سياسي للأعضاء الرئيسيين للوفود، في بروكسل، من أجل تقييم الحالة بصورة مشتركة. مع مراعاة التلف الذي لا يمكن إصلاحه لأدوات التصويت في شمال ميتروفيتشا، طلبت لجنة الانتخابات المركزية في وقت لاحق إعادة التصويت في ثلاثة مراكز اقتراع متضررة. وبفضل التدابير الأمنية الإضافية الواسعة النطاق، جرت عملية إعادة التصويت في جميع المراكز الثلاثة بنجاح قبل يومين. كما جرت عملية إعادة التصويت بشكل سلمي، من دون وقوع حوادث أو مشاكل كبيرة.

ستجري حسب الاقتضاء، الجولة الثانية من انتخابات رؤساء البلديات في ١ كانون الأول/ديسمبر. ونظرا لبعض المخالفات الإجرائية، قدم فريق الدعاوى والطعون الانتخابية توصية إلى لجنة الانتخابات المركزية، بإعادة التصويت في مركزي اقتراع في بلدية زفيتشان في شمال كوسوفو.

لقد أثنيت على كلا الطرفين في مفاوضات بروكسل، فضلا عن الكيانات السياسية المشاركة والجمهور بوجه عام، على سلوكهما خلال عملية الانتخابات التي جرت على العموم بشكل سلمي، وشهدت مشاركة غير مسبوقة في مناطق عدة. أغتنم هذه الفرصة لأثني على التنسيق المتبادل الوثيق للغاية الذي جرى بين مختلف أنماط الوجود الدولي خلال الانتخابات، والإعراب عن امتنان خاص للجهود التي تضطلع بها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لضمان عملية التسجيل والقيام بإجراءات التصويت في الوقت المناسب، في البلديات الشمالية وتسهيل عملية التصويت خارج كوسوفو.

يتعين مساءلة مقترفي الجرائم التي ارتكبت في شمال ميتروفيتشا يوم الانتخابات. كذلك من المهم ملاحظة أن تلك الحوادث المؤسفة كانت حوادث معزولة، ولم تعكس وتيرة التنظيم الايجابي للانتخابات بشكل عام. أظهرت نتائج تصويت ٣ تشرين الثاني/نوفمبر النضج السياسي المتزايد لنظام حكم كوسوفو، فضلا عن الرغبة العامة العارمة والحافز للمشاركة في العملية الديمقراطية.

تواصل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، تركيز أكبر جهودها ومواردها على دعم العملية السياسية التي يقودها الاتحاد الأوروبي ومن أجل الوفاء بولايتها. وتقدم البعثة هذا الدعم بشكل خاص للسلطات البلدية المنتخبة حديثا، خصوصا في الشمال، حيث لا تزال توترات كبيرة قائمة، وحيث ستوجه مطالب السكان وتوقعاتهم الكبيرة وفقا لذلك، إلى الرؤساء و المجالس البلدية المنتخبة حديثا.

سيتطلب تشكيل جمعية/رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في المستقبل، التي هي عنصر أساسي من اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، بذل جهود كبيرة خلال الفترة المقبلة، لا تستدعي اهتمام الطرفين فحسب، بل اهتمام المجتمع الدولي كذلك. تعتزم البعثة الاضطلاع بدورها كجزء من جهد جماعي منسق بعناية، بالاعتماد على المزايا النسبية لجميع الذين هم على استعداد للإسهام، ومواردهم.

شكلت الانتخابات البلدية خطوة ضرورية إلى الأمام، لتحقيق تمثيل مشروع تماما وممكّن بشكل كامل للمجتمعات المحلية في كوسوفو، في الشمال والجنوب على حد سواء. في نفس الوقت، لا يمكن لأي من المعنيين تحمل مسؤولية غض الطرف عن الشكوك العميقة التي لا تزال قائمة لدى مجموعة كبيرة من السكان. ويجب التخفيف من الحماس للنجاح الكبير الذي تحقق خلال هذه الانتخابات المحلية. شكل هذا النجاح خطوة أساسية لكنها لا تزال أولية فيترجمة التقدم المحرز على مستوى سياسي رفيع المستوى إلى ثقة محلية وملكية على أرض الواقع. إن مسار تحقيق هذه النتيجة الأخيرة سيكون بالضرورة عملية تدريجية. سيتطلب تحقيق النجاح، بذل جهد واهتمام

متواصلين، من لدن جميع من هم في وضع يمكنهم من تقديم المساعدة.

ينبغي للجهات الفاعلة المؤثرة من كل جانب مواصلة الانخراط بشكل مستدام مع أصحاب المصلحة المحليين في شمال كوسوفو. وستشكل الشراكات الفعالة والتعاون مع رؤساء البلديات المنتخبين حديثا، جنبا إلى جنب مع تقديم الموارد والدعم المناسب، بعض العناصر الحاسمة، ويشكل مدى وجودة الاتصالات والحوار على المستويات المحلية في جميع أنحاء كوسوفو، عنصرا آخر، نعتقد بأنه يستدعي اهتماما وثيقا. وقد حشدت البعثة مواردها الخاصة لدعم هذا الحوار الشامل، بما في ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من المبادرات المحلية. ونأمل أن يتقيد جميع أصحاب المصلحة بنفس الالتزام؛ وتتطلب العملية بذل جهد متضافر يعزز بعضه بعضا.

لا تزال تطلعات الشعب إلى التعاون بشكل كامل مع مؤسسات أوروبا تشكل عاملا حاسما تقوم عليه عملية التطبيع الحالية المتفق عليها بين قادة بريشتينا و بلغراد. يستعد الاتحاد الأوروبي على أعلى المستويات، في غضون شهر لاتخاذ قرارات مهمة بشأن مواصلة إدماج دول غرب البلقان. بدأت المحادثات في أواخر شهر تشرين الأول/أكتوبر، بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، الذي سيمثل عند الانتهاء منه، العلاقة التعاقدية الأولى بين هذين الطرفين. وتتوقع صربيا نظرا تفصيليا في إطار مفاوضات انضمامها خلال اجتماع المجلس الأوروبي المقبل المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر. إننا نرحب بتلك التطورات لأنها ذات أهميةأساسية لزيادة توطيد السلم والأمن في المنطقة.

إن تلك الخطوات أكثر بكثير من مجرد شكليات. التزمت كل من بريشتينا و بلغراد بالخطوات المؤسسية اللازمة لتوثيق الشراكة مع المؤسسات الأوروبية في المستقبل. يجب أن تتم الإصلاحات التي لا تعد ولا تحصى المطلوبة لتوثيق الشراكة، جنبا إلى جنب مع عملية الحوار وبما ينسجم مع الأحكام التي تنص عليها تلك العملية. ويعني ذلك في كوسوفو، من بين أمور أخرى، إدخال إصلاحات كبيرة على الممارسات العامة، ليس فقط في المجال الحيوي لسيادة القانون، ولكن أيضا عبر مجموعة كاملة من الخدمات والمؤسسات العامة في كوسوفو.

يواصل أعضاء المجلس الاضطلاع بدور رئيسيفي دعم الآفاق الطويلة الأجل للعملية الجارية في كوسوفو. ولا يشمل ذلك فقط مجرد توفير الموارد الكافية للحفاظ على التقدم الذي أحرز، ولكن أيضا استمرار التواصل السياسي مع الطرفين، لضمان صمود التزاماتهما أمام التحديات المستقبلية والإخفاقات العرضية.

وبالإضافة إلى القضايا الصعبة والمعقدة في كثير من الأحيان التي ينطوي عليها التنفيذ المباشر لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، يجب تركيز الاهتمام على المسائل الاقتصادية الملحة، إلى جانب بعض القضايا الإنسانية الأساسية. ومؤخراً، تبينت أهمية المبادرة التي أقدمت عليها روابط أسر الأشخاص المفقودين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو – التي عانت الأمرين – بالعمل معاً من أجل إحراز تقدم. وينبغي للقادة السياسيين في بريشتينا وبلغراد أن يتفاعل كل منهما مع الآخر بنفس الروح، كما أن على الشركاء الدوليين كفالة الموارد الكافية وغيرها من الدعم الضروري للأطراف للمثابرة على المسار الذي اختارته بحكمة بالغة.

والفترة المقبلة ستكون أساسية في تعزيز النتائج الإيجابية لانتخابات كوسوفو والتقدم الهام الذي تحقق في حوار بلغراد–بريشتينا. والتفاعل المستمر من جانب الطرفين سيكون مهماً أيضاً في كفالة المضي قدماً صوب الاندماج الأوروبي وتطبيع العلاقات والمصالحة فيما بين الطوائف والاستقرار الدائم في كوسوفو.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق لأعضاء المجلس على تفاعلهم المستمر مع الأطراف في هذا الصدد، بالرغم من المسائل الملحة العديدة الأخرى التي تقتضي اهتمامهم. وهذه المشاركة لا غنى عنها لكي تمضي العملية قدماً. ومن جانبنا، فإن بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو تواصل مشاركتها على المستويين السياسي والميداني بشكل وثيق توخياً لنفس الأهداف. ونقدر دعم المجلس المستمر لعمل البعثة تقديراً بالغاً.

الرئيس (تكلم بالصينية): أشكر السيد ظريف على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لرئيس وزراء جمهورية صربيا.

السيد داتشي (صربيا) (تكلم بالصربية؛ وقدم الوفد النص بالإنكليزية): اسمحوا لي مرة أخرى أن أشكر أعضاء مجلس الأمن على ما يولونه من اهتمام لمسألة كوسوفو وميتوهيا، فضلاً عن التفهم الذي يبدونه من خلال عقد جلسات منتظمة بموجب القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) لمناقشة هذه المسألة كل ثلاثة أشهر. فما زالت هذه الاجتماعات ضرورية رغم انقضاء أكثر من ١٠ سنوات على عقد أول اجتماع.

أود أيضاً أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، الذي يواصل العمل بتفان لمعالجة المسائل التي تتوقف عليها الحياة الطبيعية في الإقليم، بالرغم من النداءات الصادرة من بريشتينا مطالبة بإنهاء البعثة.

لقد تحققت انفراجات سياسية مهمة في العام الماضي. وتم التوصل إلى أول اتفاق بشأن المبادئ التي تنظم تطبيع العلاقات – إلا أن ذلك لا يعني الكثير ما لم يعقبه تنفيذ ما اتفق عليه. وكما أقر كثير من المسؤولين الدوليين وورد في تقرير الأمين العام (S/2013/613)، فقد أبدت جمهورية صربيا مستوى عالياً من المرونة في الحوار وبذلت جهوداً كبيرة، إيماناً منها بأن العملية التفاوضية قد تفضي إلى حل طويل الأجل ومقبول على وجه العموم.

واتفاق بروكسل جاء نتيجة الحوار السياسي؛ وحدد الإطار لانتخابات محلية، وهيأ لإنشاء بلديات في المجتمعات ذات الأغلبية من الصرب في كوسوفو وميتوهيا. وبموجب الاتفاق، سيكون لهذه المجتمعات اختصاصات في مجالات التنمية الاقتصادية والتعليم والصحة والتخطيط الحضري والريفي. وسيكون لها جمعية ورئيس وجهاز تنفيذي. وفضلاً عن ذلك، ستكون لها ضمانات أمنية معينة، كما تأكد تمتعها بضمانات في مجال القضاء، مثل تعيين قائد إقليمي لشمال كوسوفو وميتوهيا يجري اختياره من بين صرب كوسوفو وميتوهيا، وإنشاء دائرة في محكمة الاستئناف في بريشتينا تتألف من قضاة من الأغلبية من صرب كوسوفو وميتوهيا، وتكون الولاية القضائية في كل البلديات مع الأغلبية الصربية.

وبغية تيسير الحياة اليومية للصرب من كوسوفو وميتوهيا، فقد دعتهم حكومة جمهورية صربيا إلى تفويض ممثليهم، في الانتخابات المحلية للبلديات الصربية، لكي يكونوا ممثلهم الشرعي في المحادثات مع بلغراد وبريشتينا. ونرى أن هذا هو السبيل الوحيد لحل دائم ومستدام، وأن إضفاء صفة الشرعية على وضع صرب كوسوفو وميتوهيا أمام المجتمع الدولي يعزز موقفهم.

وفي حين بذلت صربيا أقصى جهد ممكن لتشجيع صرب كوسوفو وميتوهيا على المشاركة في الانتخابات بأعداد كبيرة، لم تحفل المؤسسات المؤقتة في بريشتينا بتهيئة مناخ مناسب، أو حتى الظروف الأساسية لتحقيق ذلك. وعليه، يمكن القول إن رابطة البلديات الصربية ستنشأ، لا بفضل جهود المؤسسات المؤقتة قي بريشتينا، بل رغماً عنها.

وعلى الرغم من أننا توصلنا في بروكسل إلى اتفاقات محددة بشأن كل تفاصيل عملية ما قبل الانتخابات، فقد

وجدنا أنفسنا قبل الاقتراع في موقف يقتضي ذهابنا إلى مقر الاتحاد الأوروبي مجدداً من أجل وضع قائمة الشروط مرة أخرى، والتي وضعت منذ وقت طويل بالفعل– لأن بريشتينا لم تف بأي شرط تقريباً في الفترة الفاصلة. فهي لم تُعد المواد الانتخابية المحايدة، ولم ينتخب في حينه عضو في اللجنة المركزية للانتخابات من بين صفوف الطائفة الصربية، ومعظم الأشخاص النازحين لم يتمكنوا عملياً من الانتخاب. وعلاوة على ذلك، لم يوضع إطار قانوني لتيسير إنشاء رابطة البلديات الصربية. كما أن ٦ ٠٠٠ ألباني لم يسبق لهم أن عاشوا في شمال كوسوفسكا متروفيتشا إطلاقاً قد أدرجوا في قائمة ناخبيها، في حين أن عدداً كبيراً من الصرب الذين عاشوا في الجزء الشمالي من البلدة أدرجوا في قائمة الناخبين في الجزء الجنوبي، بنية التأثير على نتائج الانتخابات.

وبالإضافة إلى ذلك، تعرض مرشحو الأغلبية الصربية للتخويف بأكثر من طريقة. وتعرض المرشح لمنصب العمدة لشمال ميتروفيتشا لاعتداء بدني، واتهم أربعة مرشحين من القائمة الصربية بارتكاب جرائم حرب. والتأكيدات بأن لوائح الاتهام السرية ضد الصرب عن جرائم حرب مزعومة لا وجود لها قد أبطلتها الاتهامات التي وجهها تلفزيون كوسوفو بأن أربعة من الصرب من حزب المبادرة المدنية لصربسكا يشتبه في ارتكابهم جرائم حرب. ومما له دلالته، أن أياً من هؤلاء لم يشتبه بهم قبل أن يصبحوا مرشحين للانتخابات المحلية في كوسوفو وميتوهيا.

غير أن الاشتباه في ماضي المرشحين الألبانيين في الحرب لم يكن عائقاً أمامهم. وهكذا وجدنا أنفسنا في موقف يتعين فيه إعادة الانتخابات في دائرتين على الآرجح، لأن المرشحين الفائزين في الجولة الأولى قد اتهموا بارتكاب جرائم حرب في غضون ذلك. كما أن مجموعة الـ ١٥ الذين اتهمتهم بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون تضم عدداً من الممثلين الآخرين للمؤسسات المؤقتة في بريشتينا، من بينهم ممثلها في تيرانا.

في مثل هذه الأجواء، لم يكن من السهل التدقيق في صحة أصوات الناخبين، ناهيك عن التصويت في الانتخابات. ومع ذلك، فإن حكومة جمهورية صربيا راضية تماماً لكون أكثر من ٤٥ ٠٠٠ شخص توجهوا للتصويت في البلديات الصربية. وعلى الرغم من أن أعلى مسؤولينا مرتبة كثيراً ما يمنعون من السفر إلى كوسوفو وميتوهيا، فقد تمكنا من حفز الصرب على الذهاب للتصويت. واليوم، تحديداً، تلقينا أنباء تفيد أن السيد ألكسندر فولين، الوزير بلا وزارة في حكومة صربيا، قد منع ثانية من الذهاب إلى كوسوفو وميتوهيا. وفي الوقت نفسه، فإن أرفع ممثلي بلدان أخرى، مثل ألبانيا وتركيا، كان بوسعهم السفر إلى هناك والمشاركة في حملات الانتخابات المحلية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أوجه الدعوة إلى بريشتينا والأطراف الفاعلة الدولية لضمان تهيئة الظروف لعقد الجولة الثانية من الانتخابات المحلية في البلديات ذات الأغلبية الصربية، تلافياً لتكرار المخالفات الجسيمة التي شهدناها في عملية الانتخابات في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما لم تتخذ التدابير الأمنية الضرورية لضمان التعبير الحر عن إرادة المواطنين. وإننا ندين مرة أخرى أعمال العنف المسؤولة عن إعادة الجولة الأولى من الانتخابات في كوسوفسكا متروفيتشا. ونؤكد عزم بلغراد على المساعدة، بكل ما تملك في حدود سلطاتها، على تقديم المجرمين للعدالة. ويسرني نجاح الجولة الأولى المعادة للانتخابات في كوسوفسكا متروفيتشا، التي انتهت بدون حوادث، وإن لم يتضح لماذا طلبت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا فرز الأصوات خارج كوسوفسكا متروفيتشا، في منطقة يعيش فيها الألبان، فليس هناك سبب يستدعي ذلك. ومن الأهمية بمكان بالنسبة لجمهورية صربيا أن تتم الاتفاقات بشأن تنفيذ اتفاق بروكسل وفق إرادة ونوايا

المفاوضين الذين وقعوا على الاتفاق بالأحرف الأولى، حتى يتحدد موقف الصرب في كوسوفو وميتوهيا ويعرض بعبارات واضحة.

و لم يكن من السهل التوصل إلى تلك الاتفاقات بالنسبة لوفدنا، إلا أننا صممنا منذ البداية على تحقيق ما وضعنا توقيعنا عليه. ولذلك، كنا نزن كل التفاصيل ونقيم إمكانية تطبيقها بدقة قبل التوقيع.

ولذلك السبب فقد نجحنا في الوفاء بالتزاماتنا على النحو الوارد في التقرير. أعتقد أن هذا البيان كان سيختلف كثيرا عن البيانات التي تلوها من قبل في هذه القاعة، لو تناول الجانب الآخر أيضا تنفيذ الاتفاقات بالقدر ذاته من الجدية، لأنه كان سيمكن على الأقل التغلب على بعض المشاكل.. ولكانت الأجواء العامة قبل إجراء الانتخابات المحلية قد تحسنت، ولكان تشجيع طوائف الأقليات على المشاركة في الانتخابات أقوى.

لكن بريشتينا لم تتخذ بعد الخطوات اللازمة في مجالات رئيسية، بما في ذلك اعتماد القوانين وفقا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الجانبين في بروكسل، وخصوصا القوانين بشأن العفو، والميزانية المحلية لكوسوفو، والحكم الذاتي المحلي والوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود، وإنشاء شبكة من الأجهزة القضائية، وتعيين أعضاء فريق القيادة الإقليمية الشمالية في شمال كوسوفو وميتوهيا.

وفيما يخص مشروع القانون الذي يعدّل قانون الحكم الذاتي المحلي، الذي كان من المفترض أن ينص على إدماج رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية في الإطار القانوني لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة، فإن هذه الرابطة لم يرد ذكرها إلا في الفقرة ٤ التكميلية فقط من المادة ٣٢ من ذلك القانون، والتي تنص على أنه يجوز إلغاء الرابطة وفقا لقرار ثلثي أعضائها. و لم يتضمن مشروع القانون أي إشارة أخرى إلى الرابطة، على الرغم من أحكام اتفاقات بروكسل. وعليه، فإننا نخلص إلى أن بريشتينا لا تبدي اهتماما إلا بالإجراءات التي تنظم إلغاء رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية فحسب.

ويشير التقرير أيضا إلى اعتماد قانون العفو العام. وبالرغم من ذلك، وفي سياق تقييم دستورية ذلك القانون، توصلت المحكمة الدستورية لكوسوفو إلى عدم دستورية بعض مواده. وتشمل الأعمال التي لم تدرج في قانون العفو، تلك التي يجوز أن تحاكم عليها الأجهزة القضائية لمؤسسات الحكم الذاتي المؤقتة الأشخاص الذين يحملون الجنسية الصربية في كوسوفو وميتوهيا. وقد أفتى بعض القضاة الدوليين في المحكمة الدستورية لكوسوفو، وعلى وجه التحديد، القاضي روبرت كارولان من الولايات المتحدة، والقاضي أليرو رودريغيز من البرتغال، بفتوى مخالفة تتعارض مع قرار المحكمة المذكور آنفا. ودفع كلاهما بعدم تعارض العفو عن مرتكبي تلك الأعمال مع الدستور.

و لم تف بريشتينا بالتزامها بإنشاء شبكة جديدة فاعلة من المحاكم في إقليم كوسوفو وميتوهيا. وفي إطار الاتفاقات التي تم التوصل إليها، فقد كفّت المحاكم التي كانت تعمل في شمال كوسوفو وميتوهيا في إطار النظام القضائي لجمهورية صربيا عن النظر في القضايا، في انتظار إنشاء محاكم جديدة تتولى مهام النظر في تلك القضايا. و لم تحدد بعد، المباني التي ستكون مقرا للمحاكم الجديدة ومكاتب المدعين العامين. و لم يحدد بعد أيضا عدد الموظفين الذين سيعملون في تلك المؤسسات، علاوة على عدم تحديد الشروط التي يتعين عليهم استيفائها. وبالإضافة إلى ذلك، لا توافق بريشتينا على إنشاء محكمة ابتدائية، وما تزال متمسكة بإنشاء محكمة للاستئناف فقط، وهو أمر غير مقبول على الإطلاق من جانبنا.

وبالمثل، فقد عُيّن نائب القائد الإقليمي لشرطة كوسوفو في الشمال، دون موافقة من جانبنا، من بين أعضاء الطائفة

الألبانية المقيمة في جنوب نهر إيبار، وتحديدا من بلدية فوتشيتم، في تعارض مع الاتفاق بشأن التمثيل العرقي في إطار القيادة الإقليمية لشرطة كوسوفو.

لقد ركزتُ مرة أخرى على المشاكل التي نوقشت في الجلسة الأخيرة، نظرا لكونها تتعلق بالمسائل البالغة الأهمية بالنسبة للطائفة الصربية في كوسوفو وميتوهيا. فهي تتعلق بالمركز القانوني لجميع المنتمين إلى تلك الطائفة، علاوة على تمويلها وأمنها المادي والقانوني والاقتصادي. وأرى أن من واجبي التحذير من عدم توافر حسن النية من جانب بريشتينا.

وتكتسي رابطة البلديات الصربية أهمية بالغة بوصفها آلية لحماية مصالح الأقليات في كوسوفو وميتوهيا، نظرا لما عانته تلك البلديات حتى بعد وصول القوات الدولية. فمنذ ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ حين توطد الوجود المدني والعسكري الدولي في كوسوفو وميتوهيا، فقد سُجّل وقوع ما يزيد على ٠٠٠ ٧ من الاعتداءات البدنية، في حين تعرّضت ثلاثة أرباع المناطق المحلية التي كان يقيم فيها الصرب قبل الحرب لعمليات التطهير العرقي.

وقد أُعرب في الرأي الثالث الصادر عن اللجنة الاستشارية بشأن الاتفاقية الإطارية لحماية الأقليات القومية، – المشار إليه في الفقرة ٣٩ من التقرير – عن القلق إزاء الزيادة في عدد الحوادث الأمنية الموجهة ضد الطوائف غير الألبانية خلال السنوات القليلة الماضية. وسجّل وقوع ما يقرب من ٠٠٠ ٢ من تلك الهجمات في الفترة بين كانون الثاني/يناير وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ وحده، وكان ٧٠ في المائة من تلك الهجمات موجها ضد الطائفة الصربية.

وأدانت حكومة جمهورية صربيا بأشد العبارات أيضا الهجمات التي شنت على القوات الدولية في كوسوفو وميتوهيا. وأود أن أن أعرب بهذه المناسبة عن الأسف العميق لوفاة أودوريوس شينافيتشيوس، وهو موظف ليتواني في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وبلغراد على استعداد للمشاركة في التحقيق في تلك القضية. وأود أيضا أن أعرب عن الأمل في ألا يكون هناك مزيد من الضحايا في كوسوفو وميتوهيا.

وهذه هي المرة الأولى التي توحدت فيها جهود المؤسسات في صربيا –بما في ذلك مؤسسات الحكومة والكنيسة، فضلا عن الغالبية العظمى من الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان– من أجل توجيه الدعوة إلى الصرب في كوسوفو وميتوهيا إلى التصويت. ومع ذلك، فهذه ليست المرة الأولى التي صوّت فيها الصرب. فقد حصل تحالفهم ”تحالف العودة“ على ما يقارب ٠٠٠ ٩٠ صوت في انتخابات عام ٢٠٠١.

ولا يمكن القول بأن الصرب لم يسعوا إلى المشاركة في تنظيم الحياة في الإقليم، أو أنهم لم يسعوا إلى حماية مصالحهم من خلال تهيئة الظروف المواتية لتقدم المجتمع بأسره. ولم يقاطع الصرب جلسات البرلمان المحلي، على الرغم من أنه كان يتعين عليهم التوجه إليها على متن المركبات المدرعة التابعة للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو. وقد وافق الصرب على ذلك الحل، على أمل أن يكون مؤقتا، وأن يؤدي في نهاية المطاف إلى مزيد من الحلول، علاوة على جعل الحياة عادية بدرجة أكبر.

وللأسف، لم تتحقق تلك النتائج، ولم تتجسد التغييرات المنشودة أبدا. وبمرور الوقت بدا اسم تحالفهم نفسه، وما يتصل به من هدف رئيسي، مدعاة للسخرية المريرة. وفشل تحالف العودة في تحقيق أي من الأهداف المتعلقة بعودة المشردين من الصرب. ويعزى ذلك الفشل إلى العوائق المباشرة التي وضعتها أمامه بريشتينا – بدلا عن المساعدة الموعودة من جانبها – علاوة على عدم الاهتمام من جانب ممثلي المجتمع الدولي.

واستنادا إلى بيانات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لم يعد على مدى ١٥ عاما تقريبا منذ حزيران/

يونيه ١٩٩٩ سوى ٠٠٠ ١٨ شخص فحسب، من أصل ٠٠٠ ٢٣٠ من الذين غادروا ديارهم في كوسوفو وميتوهيا. وفي تقديرنا، فإن عدد العائدين المستدامين لا يزيد على ٤٠٠٠ شخص فقط من إجمالي العائدين. ولا تتعدى نسبة الذين تمكنوا من الإقامة الدائمة من جملة الأشخاص المشردين داخليا ما يتراوح بين ١ و ٢ في المائة فقط. ويكمن الأمر المثير للقلق بشكل خاص في الانخفاض الحاد في عدد العائدين المسجلين في عام ٢٠١٣ مقارنة مع العامين السابقين. ووفقا لبيانات مفوضية شؤون اللاجئين فقد عاد إلى كوسوفو وميتوهيا ١٢٢ شخصا بحلول منتصف آب/أغسطس، في حين سجلت عودة ٤٤٢ شخصا في عام ٢٠١٢. في غضون ذلك، وفي آخر جولة للخصخصة في أيلول/سبتمبر، طرحت وكالة الخصخصة في كوسوفو – التي حذرنا بالفعل من مغبة عملياتها غير المشروعة، مثلما حذرنا من الآثار المدمرة لبيع الشركات في المناطق المحلية الصربية – مصنع سيلوفو للتبريد، حيث يوجد مركز تجميع الأشخاص المشردين داخليا من منطقة حوض نهر كوسوفو موروفا.

وقد حاول الأشخاص المشردون داخليا الطعن القانوني في بعض تلك المسائل على الأقل. فقد رفعت نسبة تزيد على ٣٠ في المائة بقليل من أسر المشردين داخليا دعاوى قضائية احتجاجا على الاستيلاء على ممتلكاتهم. غير أن نسبة لا تقل عن ٧٠ في المائة من تلك الدعاى لم يستجب لها بعد من جانب المؤسسات المؤقتة في بريشتينا. وأود أيضا أن أوجه الانتباه إلى العدد الكبير من القرارات الصادرة عن محاكم كوسوفو والتي ترفض فيها دعاوى الصرب وغير الألبان بالمطالبة بالتعويض عن تدمير الممتلكات المرفوعة ضد بعثة الأمم المتحدة والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو والمؤسسات المؤقتة، محتجة بتفسيرات جامدة متكررة بعدم وجود مسؤولية قانونية عن تلك الحالات. وعلاوة على ذلك، يتعين على المدعين الذين يخسرون قضاياهم دفع رسوم قانونية باهظة على الرغم من كونهم مشردين داخليا. ويتعارض ذلك الطلب مع ما يسمى مبادئ بينهيرو بشأن حقوق الأشخاص المشردين.

ويشير كل ذلك إلى أن سيادة القانون لم توطد بعد في كوسوفو وميتوهيا، وأن حقوق الإنسان ليست محمية على النحو السليم، وخاصة حقوق الأقليات. وفي ذلك السياق، فإن قضية فاتمير ليماي – الوزير السابق للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية في كوسوفو – والمتهمين معه بارتكاب جرائم القتل والتعذيب وتعريض صحة المدنيين وأسرى الحرب من المدنيين الصرب والألبان في قاعدة جيش تحرير كوسوفو الواقعة في قرية كليتشكا، توفر مثالا نموذجيا على ضعف الجهاز القضائي في كوسوفو وميتوهيا، وعلى النفوذ الذي يمارسه الأقوياء سياسيا، ومعظمهم معينين من صفوف جيش تحرير كوسوفو السابق، على النظام السياسي والقانوني والاجتماعي السائد في كوسوفو وميتوهيا برمته، بما في ذلك عنصر القضاء الدولي. وتلقي جميع التطورات فيما يتصل بقضية كليتشكا، بدءا من رفض شهادة شهود رئيسيين بسبب التعديلات التي أجريت على القانون الجنائي في كوسوفو، وتبرئة ليماي والمتهمين معه مرة أخرى – على النحو الوارد في التقرير – بظلال من الشك على أداء واستقلال ونزاهة النظام القضائي في كوسوفو وميتوهيا. وتشعر صربيا بخيبة الأمل إزاء ذلك القرار، ولكنها تأمل في أن يطعن فيه المدعي العام لبعثة الاتحاد الأوروبي.

ونوجه الانتباه مرة أخرى إلى أهمية إجراء تحقيق شامل وفعال في المزاعم المتعلقة بالاتجار بالأعضاء البشرية، على النحو الوارد في تقرير السيد ديك مارتي. تحقيقا لتلك الغاية، فإن صربيا على استعداد لمواصلة التعاون مع فريق التحقيق التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يؤتي ثماره في القريب العاجل.

وفيما يتعلق بالأنشطة التي نضطلع بها، فقد فشل التقرير في الإشارة إلى استعداد المؤسسات في جمهورية صربيا للتعاون مع بعثة الأمم المتحدة بشأن الوثائق المتعلقة بالمعاشات التقاعدية غير المدفوعة للأشخاص من كوسوفو وميتوهيا. وقد وردت أنشطة بعثة الأمم المتحدة في الفقرة ٢٦، غير أنه لم ترد أية إشارة إلى الطلب الذي تقدم به المكتب الحكومي المعني بكوسوفو وميتوهيا إلى بعثة الأمم المتحدة في مناسبتين: توفير البيانات التي من شأنها أن تمكّن المكتب من تنفيذ قرار المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في ستراسبورغ، والذي تلتزم جمهورية صربيا بموجبه باتخاذ تدابير لتنظيم تلك المعاشات التقاعدية.

وتلتزم جمهورية صربيا التزاما قويا بمواصلة المفاوضات النشطة والبناءة مع بريشتينا على جميع المستويات، فضلا عن تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن. ونتوقع أن تبذل بريشتينا جهودا إضافية للتأكد من أنه يمكن التوصل إلى حلول مقبولة من الطرفين وتنفيذ الاتفاقات المبرمة. والمهم خصوصا أن تحجم بريشتينا في الفترة المقبلة عن القيام بتحركات أحادية الجانب، يمكنها أن تهدد مستقبل الحوار وتزعزع استقرار الوضع الأمني في المقاطعة.

إن ما نريده جميعا، حالما يتم تأسيس رابطة البلديات ذات الأغلبية الصربية، هو السير معا على طريق بناء مجتمع يتوجه نحو المستقبل، بينما يعمل على معالجة مشاكل الماضي بدلا من تناسيها. وإذا سمحتم لي، أود أن أذكر تعريفا للمصالحة صادفته أثناء القراءة عن العدالة الانتقالية، حيث ينص على أن المصالحة تعني مجتمعا أعاد اكتشاف القدرة على إدارة الصراعات بطريقة بعيدة عن العنف؛ مجتمع يمكنه أن يتعايش مع العديد من الآراء، والأعراق، والثقافات، والأديان، حيث يرى فيها أساسا لهويته؛ مجتمع تهيئ هياكله ظروف التنمية التي تشمل الأفراد بدلا من أن تستثنيهم، وتستند إلى أخلاقيات مقبولة لدى الجميع. وتبذل حكومة جمهورية صربيا كل ما في وسعها لبناء مجتمع من هذا القبيل، وسنكون سعداء جدا أن نرى الجهود نفسها تبذل في بريشتينا، أيضا. ولقد أتخذنا قرارات صعبة هذا العام، والدعم الثابت الذي نتلقاه من ناخبينا دلالة على دعم غالبية مواطنينا للسياسة التي ننتهجها.

وأود أن أكرر القول مرة أخرى إن الحوار في بروكسل يتخذ موقف الحياد، وإن الرغبة في تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا لا تعني أن موقفنا تغير تجاه عدم قبول إعلان استقلال كوسوفو من جانب واحد.

ونتوقع أن تكون جميع المسائل التي ذكرتها موضوعا لمواصلة الحوار في بروكسل بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر. لقد حققنا نتائج هامة جدا في مجال تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة، والتصدي للكثير من المشاكل في العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وتظل جمهورية صربيا ملتزمة بمواصلة عملية بروكسل لما فيه أفضل مصلحة للجميع، وبحسن نية، وبإرادة طيبة.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن للسيد تاتشي.

السيد تاتشي (تكلم بالالبانية؛ ووفر الوفد الترجمة الشفوية بالإنكليزية): أشعر بسعادة خاصة وأنا أخاطبكم في هذه الجلسة الأخيرة عن كوسوفو هذا العام، وأناقش التقدم المحرز في كوسوفو خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لاسيما إجراء أول انتخابات محلية على كامل أراضي جمهورية كوسوفو، وعملية الاندماج في الاتحاد الأوروبي، فضلا عن آخر النتائج التي توصل إليها الحوار بشأن تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

أود أولا أن أعرب عن خالص امتناني للأمين العام بان كي – مون على دعمه المتواصل لتحقيق السلام والتقدم في كوسوفو وفي المنطقة.

قبل مشاطرة آرائي وإياكم بشأن تلك التطورات، أود أن أشير، ونحن نقترب من نهاية السنة، إلى أن عام ٢٠١٣ كان عاما تاريخيا للمنطقة، ويعود ذلك بدرجة كبيرة إلى سببين رئيسيين. أولا، في ١ تموز/يوليه، قبِل الاتحاد الأوروبي كرواتيا بوصفها الدولة العضو الثامنة والعشرين، مما يجعلها نموذجا ومصدر الهام للدول الأخرى في منطقة البلقان الغربية التي تسعى إلى تحقيق الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وثانيا، التوصل إلى الاتفاق الأول بين دولتي كوسوفو وصربيا على تطبيع العلاقات بينهما، بتيسير من الممثلة السامة للاتحاد الأوروبي البارونة أشتون. والاتفاق التاريخي بين كوسوفو وصربيا، الذي تم التوصل إليه في الجزء الأول من السنة، هو دليل قوي على الطاقة التحويلية التي يمتلكها الاتحاد الأوروبي بخصوص البلدان التي ترغب في الانضمام إليه. ويظل الاتحاد الأوروبي البديل الوحيد والأمل الوحيد لشعوب منطقتنا في أوروبا.

وبهذه الروح الأوروبية، عمدت جمهورية كوسوفو للمرة الأولى في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، عقب القوانين التي سنّتها الجمعية الوطنية لكوسوفو، إلى تنظيم الانتخابات المحلية لرؤساء البلديات والمجالس البلدية على جميع أراضيها، وكانت مصدر الهام لجميع الطوائف التي تعيش في كوسوفو. ومع نسبة إقبال مرتفعة تجاوزت ٥٠ في المائة من الذين يحق لهم التصويت في ٣٨ بلدية في البلد، جرت هذه العملية الديمقراطية التي تعبر عن إرادة الشعب بحرّية وسلام، ومكّنت المواطنين في جميع أنحاء كوسوفو من اختيار رؤساء البلديات الشرعيين، بما في ذلك في أربع بلديات تقع شمال كوسوفو – ليبوسافيك، وزفيتشان، وزوبين بوتوك، وشمال ميتروفيتشا – للمرة الأولى منذ حرب عام ١٩٩٩. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر لجنة الانتخابات المركزية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا على تيسيرهما التقني لإجراء الانتخابات في الشمال، إلى جانب بعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي، التي كانت ملتزمة التزاما شديدا برصد العملية ومراقبتها.

إن حكومة جمهورية كوسوفو قد التزمت بإجراء انتخابات حرة وديمقراطية، فضلا عن مشاركة جميع مواطني جمهورية كوسوفو على نطاق واسع في انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، التي أشاد بها المراقبون الدوليون أيّما إشادة، وهي بلا شك هامة لإنضاج كوسوفو كدولة، ولتعزيز الطابع المؤسسي الداخلي للنظام السياسي والدستوري، ولتلبية جميع الاحتياجات الناتجة عن الاقتراح الشامل الذي تقدم به أهتيساري لتسوية وضع كوسوفو. وقد أزالت هذه اللحظة وأغلقت جميع السيناريوهات المحتملة لتقسيم لكوسوفو، أو جعلها فيدرالية على أسس عرقية.

لهذا السبب، حققت هذه الانتخابات انتصارا للمواطنين من جميع الأحزاب السياسية والمؤسسات في جمهورية كوسوفو. وقد جسّدنا على أفضل وجه أن كوسوفو بلد ديمقراطي، وأن العملية الانتخابية جرت بروح عالية من الثقافة السياسية. وأنا واثق من أن هذا النجاح سوف يتكرر بتاريخ ١ كانون الأول/ديسمبر في البلديات الأربع والعشرين التي ستعمل على انتخاب رؤسائها.

وفي معظم أنحاء كوسوفو، مضى يوم الانتخابات بسلام وبهدوء جدا. ولم تقع حوادث متفرقة من عمل مجموعات صربية متطرفة إلاّ في ثلاثة مراكز اقتراع في شمال ميتروفيتشا. وكانت هذه الحوادث هجمات مدبرة ومنظمة ضد الحق الأساسي للمواطنين. إن ما قامت به جماعات معينة في مراكز الاقتراع هذه من منع الناس من الاقتراع وتخويفهم وابتزازهم وممارسة العنف ضدهم في الجزء الشمالي من الإقليم يتعارض مع المبادئ الديمقراطية في المجتمع، ويعوق عملية بناء دولة

شمولية ومتسامحة، ويؤثر على مسار اندماج كوسوفو في أوروبا. ومع ذلك، فحقيقة أن الناس خرجوا للتصويت لهي أفضل رد على المقاطعة التي فشلت. وقرار اللجنة المركزية للانتخابات، بوصفها هيئة مستقلة، بإعادة الانتخابات في شمال ميتروفيتسا وحدها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر كان موضع ترحيب وقبول من جميع الأطراف السياسية الفاعلة. ولقد أعيدت الانتخابات يوم الأحد الماضي في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وجرت العملية برمتها دون مشاكل.

إن أهمية الانتخابات التي جرت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر تكمن في أنها كانت اختبارا مباشرا، وفي أنها جاءت نتيجة الحوار المباشر بين دولتي كوسوفو وصربيا، فضلا عن إضفاء الطابع الشرعي على جهودنا المشتركة الرامية إلى بناء مجتمع شامل يستند إلى الميثاق الأوروبي للحكم الذاتي المحلي، حيث أن البلديات لها الصفة الشرعية والوظيفية كوحدات للحكم المحلي الأساسي. وحكومتي مقتنعة بأن نقطة التحول هذه تسرّع تحسين نوعية العلاقات بين الأعراق في كوسوفو، وتسرّع خطوات كوسوفو على الطريق نحو الاندماج الأوروبي.

والانتخابات التي جرت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر والقبول بنتائجها الشرعية هما أيضا شرط أساسي لإنشاء رابطة بلديات كوسوفو ذات الاغلبية الصربية كنتيجة لاتفاق بروكسل المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل. ومع ذلك، فإن هذه الرابطة التي ستنشأ وفقا لقوانين كوسوفو وتكون شبيهة بنموذج الجمعية القائمة لبلديات كوسوفو، لن تكون لها مهام تنفيذية أو تشريعية. وهذا يعني أنها لن تكون بديلا للمجالس البلدية، وبالتالي لا يمكن إحالة المسؤوليات البلدية إليها. إن أحدا لا يمكنه أن يحل محل الاقتراع الحر الذي مارسه مواطنو كوسوفو أو ينتقص منه.

وأود أن أحيطكم علما أيضا بالتقدم الذي أحرزناه في ما يتعلق بالاتحاد الأوروبي. ففي ١٦ تشرين الأول/أكتوبر، تلقينا التقرير المرحلي الذي قدّمته المفوضية الأوروبية عن كوسوفو، والذي يؤكد على إحراز التقدم في الخطة الأوروبية، وعلى وجود تحديات أمامنا. والتقرير المرحلي إيجابي وموضوعي، ويمتدح علاقات كوسوفو مع الدول المجاورة لها، كإنجاز لتحقيق السلام والاستقرار والمنظور الأوروبي لكوسوفو وللمنطقة عموما.

أخذنا في الاعتبار جميع التوصيات المنبثقة عن التقرير المرحلي، بأعلى مستوى من الجدية والمسؤولية من لدن الدولة والمؤسسات، وننخرط بجد في العمل على الوفاء بهذه المعايير.

وفي سياق الحوار بشأن رفع القيود المفروضة على تأشيرات السفر، شهدت كوسوفو تغيرا وأقرت تشريعات هامة، بما في ذلك تشريعات بشأن اللجوء وتمويل الأحزاب السياسية ومكافحة الاتجار بالبشر، على نحو ما ورد في التقرير. كما يحدد التقرير معايير إحراز التقدم الاقتصادي التي يجب أن تفي بها كوسوفو، مؤكدا أن كوسوفو تتجه نحو إقامة اقتصاد سوق فعال.

ولذلك، أشعر بالفخر لأن جميع هذه التطورات الإيجابية التي حددت في التقرير المرحلي الصادر عن الاتحاد الأوروبي نجمت من العمل الجدي الذي اضطلعت به مؤسسات كوسوفو في السعي إلى تنفيذ خطة طموحة. وفي هذا الصدد، حققت جمهورية كوسوفو إنجازا تاريخيا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي أعقاب قرار الاتحاد الأوروبي ببدء المفاوضات من أجل التوقيع على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، تجسد ذلك القرار ببدء الجولة الأولى من المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو.

ويفتح بدء المفاوضات بين كوسوفو ومفوضية الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب فصلا جديدا لكوسوفو والاتحاد الأوروبي. وهو عملية تحديث للبلد والمجتمع. و الاتفاق أساس علاقاتنا مع الاتحاد الأوروبي

والخطوة الرسمية الأولى نحو العضوية في الاتحاد الأوروبي؛ بل هو السبيل الوحيد لتحقيق العضوية في الاتحاد الأوروبي. ولا يبرم هذا الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي إلا المرشحين للانضمام إليه. ووضع إطلاق المفاوضات بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب كوسوفو على مسار العملية الرسمية للعضوية في الاتحاد الأوروبي.

وتلتزم مؤسسات جمهورية كوسوفو بالنجاح في إبرام المفاوضات بنجاح قبل الربيع المقبل، بهدف تمهيد السبيل أمام عملية انضمام كوسوفو إلى عضوية الاتحاد الأوروبي. و البرنامج الأوروبي أولوية لجمهورية كوسوفو، وهو يوحد جميع الأحزاب السياسية والمجتمعات والمجتمع المدني، ويعكس رغبة جميع مواطني كوسوفو وإرادتهم.

كما استمر عمل الحوار المنظم بشأن سيادة القانون بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي، مما يمثل التزاما طويل الأجل بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو بتعزيز سيادة القانون. ويركز الحوار بين بروكسل وبريشتينا على القضاء على الجريمة المنظمة والفساد ومكافحتهما.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، اعترفت أربع دول أعضاء إضافية في الأمم المتحدة بجمهورية كوسوفو – وهي تايلند، والسلفادور، وغرينادا، وليبيا – مما أدى إلى زيادة عدد الاعترافات الدولية التي حظت بها كوسوفو إلى ١٠٤ اعترافات، وهو ما يمثل أكثر من نصف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وأغتنم هذه الفرصة لأشكر مرة أخرى تلك البلدان على قراراتها بالاعتراف رسميا بكوسوفو. وقد أثبتت هذه العملية الجارية أنها تستند إلى إنجازات كوسوفو المتواصلة والإيجابية، لاسيما هذا العام. ونتوقع أن يرتفع العدد بشكل إضافي باعتراف بلدان من جميع قارات العالم. لذلك، في هذه القاعة، حيث شعرت دائما بالارتياح لتمثيل قضية عادلة، أدعو البلدان الأخرى إلى الاعتراف بجمهورية كوسوفو.

وتظهر الاعترافات الأخيرة أن لهذه العملية تأثيرا على الصعيد العالمي وتزيد من تعزيز مكانة جمهورية كوسوفو الدولية باعتبارها واقعا جغرافيا وسياسيا وقانونيا. وتقدمت تفاعلاتنا على المستوى المتعدد الأطراف، التي نهدف من خلالها إلى بناء الجسور وتقديم إسهماتنا في بناء السلام والأمن من خلال السياسة الخارجية. كما عززت جمهورية كوسوفو مكانتها في المؤشرات العالمية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى أن البنك الدولي، في تقريره الموثوق ”ممارسة أنشطة الأعمال عام ٢٠١٤“، صنف كوسوفو في المرتبة ٨٦ من أصل ١٨٩ بلدا في قائمة البلدان التي تسهل فيها ممارسة أنشطة الأعمال. ويشيد البنك بصورة إيجابية بالتغييرات والامتيازات الهائلة التي تحققت في بيئة الأعمال في كوسوفو. وعلى مدى العامين الماضيين، حسنت كوسوفو من تصنيفها ب ٤٠ مرتبة بالإجمال. وصنفت كوسوفو للمرة الأولى منذ أن أدرجت في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، إحدى أفضل خمسة أو ١٠ بلدان في العالم فيما يتعلق بالإصلاح، إذ حققت أكبر قدر من التقدم في ثلاثة مؤشرات أو أكثر من المؤشرات التي تقاس بالمعايير الواردة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال.

وقررت المحكمة الدستورية في جمهورية كوسوفو، في ٢ أيلول/سبتمبر، أن إجراءات اعتماد القانون المتعلق بالتصديق على الاتفاق الدولي الأول بشأن المبادئ التي تنظم تطبيع العلاقات بين جمهوريتي كوسوفو وصربيا وخطة تنفيذ الاتفاق تتوافق مع دستور جمهورية كوسوفو.

كما قررت المحكمة، في ٣ أيلول/سبتمبر، أن الإجراءات المتبعة لاعتماد قانون العفو تتوافق مع دستور جمهورية كوسوفو. وأعلنت المحكمة الدستورية كذلك عدم مقبولية اقتراح مقدم من مجموعة من النواب بشأن إدخال تعديلات

على قانون الميزانية لجمهورية كوسوفو، ويوفر الاقتراح تمويلا للشمال. ولذلك، يعتبر القانون كاملا.

وتوضح قرارات المحكمة الدستورية في كوسوفو أن الديمقراطية قادرة على مزاولة مهامها وتعمل على تعزيز التماسك السياسي لكوسوفو في الاتفاقات التي جرى التوصل إليها مع صربيا، مما يدل على الالتزام العميق للمجتمع في كوسوفو بالمضي قدما صوب مسار التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

كما يسرني أن أبلغكم أن شرطة كوسوفو قد تسلمت المسؤولية من القوة الأمنية الدولية في كوسوفو عن حماية المواقع الدينية والتاريخية الصربية. وحتى الآن، لا توفر القوة الأمنية الدولية في كوسوفو الحماية إلا لدير ديتشاني. ونقلت مسؤولية حماية بطريركية بييا/بيتش من قوة كوسوفو إلى شرطة كوسوفو في نهاية شهر آب/أغسطس من هذا العام. واستكمل، في ٢٤ أيلول/سبتمبر، تشكيل لجنة تتألف من سبعة أعضاء لمجلس حماية التراث في بريزرن، على النحو المطلوب في إطار قانون حماية المركز التاريخي لبريزرن.

ولا يزال الإطار القانوني لكوسوفو يكفل تمثيل الأقليات في جميع مجالات المجتمع في كوسوفو. وتدعم كوسوفو حقوق الأشخاص المنتمين إلى الأقليات وتحمي مصالحهم الحيوية وحقوقهم الثقافية، بما في ذلك حقوق الكنيسة الأرثوذكسية الصربية، وبذلك تصبح كوسوفو نموذجا للبلدان الأخرى في المنطقة. ومن هذا المنطلق، يصبح تعزيز الحوار والتعايش بين الأديان أولوية طويلة الأجل. ونظم في ١٧ أيلول/سبتمبر في مدينة بيجي/بيتش – أحد أكبر المؤتمرات الدولية، بمشاركة ممثلين من مختلف الطوائف – الإسلامية، والصربية الأرثوذكسية والكاثوليكية والبروتستانتية، والإنجيلية اليهودية. وسيتواصل عقد هذه المناسبات في المستقبل.

وفي أعقاب اعتماد قانون البث الإذاعي العام، حصلت قناة تلفزيونية صربية على الترخيص، لتصبح القناة الثانية لتلفزيون الهيئة العامة للإذاعة والتليفزيون في كوسوفو. وبدأت القناة الثانية البث في حزيران/يونيه وأصبحت تعمل بصورة كاملة في آب/أغسطس. وباعتبارها وسيطا إعلاميا هاما للمجتمع الصربي في كوسوفو، رحب بها سائر المجتمع في كوسوفو. والآن جميع الأسر لديها الحق في مشاهدة هذه القناة، وبهذه الصفة، أصبحت القناة مصدرا هاما من مصادر المعلومات وتعمل على تعزيز مصالح المجتمع الصربي.

ومن الجدير بالذكر أن الحالة الأمنية كانت ولا تزال هادئة في معظم أجزاء أراضي جمهورية كوسوفو. بيد أنه، في ١٩ أيلول/سبتمبر، اغتيل أحد أعضاء بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في شمال كوسوفو. وقتل الموظف الليتواني أودريوس شينافيتشيوس، بسلاح ناري في سيارة البعثة الأوروبية حيث كان ستة أعضاء من بعثة الاتحاد الأوروبي مسافرين عبر الحدود بين كوسوفو وصربيا في يارينيه. وكان اغتيال موظف الجمارك الليتواني الهجوم الأخطر منذ إنشاء البعثة، ووقع في وقت يلتزم فيه الاتحاد الأوروبي بشدة بتطبيع الحالة بين كوسوفو وصربيا، لاسيما في الشمال، حيث لا تزال لصربيا هياكل واسعة النطاق. وتعد أعمال العنف التي تستهدف بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في شمال كوسوفو انتهاكا للقانون والنظام في جميع أنحاء إقليم كوسوفو. ويعتبر اغتيال أحد أعضاء بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في شمال كوسوفو هجوما مباشرا على الاتحاد الأوروبي.

ولا نريد أن نحكم مسبقا على نتائج التحقيقات، ولكن ربما تتعلق دوافع اغتيال موظف الجمارك الليتواني بتطبيع العلاقات بين جمهورية كوسوفو وصربيا والجهود التي تبذلها الجماعات المتطرفة في الشمال لمنع تلك العملية. وقد أوضحت حكومة كوسوفو أن مقتل أحد أعضاء بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة

القانون في شمال كوسوفو هجوم على قيم دولة كوسوفو. وتتفاني الحكومة، بالتعاون مع بعثة الاتحاد الأوروبي لسيادة القانون في شمال كوسوفو، وقوة كوسوفو وغيرها من الشركاء الدوليين، لمواصلة تنفيذ التزاماتها الدستورية والقانونية من أجل تعزيز سيادة القانون في كوسوفو، لاسيما في الجزء الشمالي من البلد.

وقد أدى تنفيذ الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في إطار الحوار مع صربيا في بروكسل، بمساعدة الاتحاد الأوروبي، إلى تطورات إيجابية، ولكن استجدت حالات تأخير خطيرة فيما يتعلق بالتنفيذ.

وجدير بالذكر أنَّ جهودنا أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، بصفتنا بلدين ذوَي سيادة ومتجاورين، أفضت إلى إبرام عدد من الاتفاقات الجديدة، مثل الاتفاق على الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة. وبعد جهود عديدة منبثقة عن الاتفاق على الاتصالات، ستحقق كوسوفو في النهاية إحدى الخصائص الهامة التي كانت مفقودة في كيان دولتها. إذ سيكون لها رمزها الهاتفي الخاص بها، الذي سيصدره الاتحاد الدولي للاتصالات. وهذا يعني إرساء المشروعية والتنظيم في نهاية المطاف. ويعني عمليا أنه ينبغي للمشغِّلين الآخرين من صربيا وقف العمليات وتقديم الخدمات غير المرخَّصة، التي تسببت بخسارة كبيرة لميزانية كوسوفو.

وبالإضافة إلى اتفاق الاتصالات، توصَّلنا أيضا إلى اتفاق طاقة آخر هام جدا. والاتفاق المتعلق بالكهرباء يُنهي أخيرا تدخل صربيا غير القانوني في نظام كهرباء كوسوفو.

وقد تمّ تحقيق نجاح في تعزيز النظام الجمركي فيما يتعلق بجمع الضرائب في الشمال عند معبرَين حدوديين بين كوسوفو وصربيا. وستبدأ جمارك كوسوفو تحصيل الضرائب اعتبارا من ١٤ كانون الأول/ديسمبر. وسيُخصَّص الدخل الناجم عن تلك الضرائب لصندوق تنمية البلديات الشمالية على أساس الإطار القانوني لجمارك كوسوفو.

وإننا نبقى ملتزمين بمواصلة الحوار مع صربيا في عام ٢٠١٤، وببدء المحادثات بشأن مسائل جديدة هامة بالنسبة لعلاقات حُسْن الجوار ونوعية حياة مواطنينا.

أخيرا، أودّ أن أؤكد أنّ جميع مؤسسات الأمم المتحدة أدّت دورا حاسما وشاركت في بناء الدولة في كوسوفو، أي في عملية إعلان الاستقلال بموجب خطة أهتيساري، نتيجة مفاوضات الأمم المتحدة، وتثبيت استقلالها من جانب محكمة العدل الدولية في تموز/يوليه ٢٠١٠.

إنّ جمهورية كوسوفو ممتنَّة على تلك المساهمة الهائلة، لكونها إحدى أعظم حكايات النجاح في تاريخ الأمم المتحدة. لكنني سأؤكد موقفنا المتمثل في أنّ الوقت قد حان لأن يأخذ المجلس في الحسبان تحوُّل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو إلى مكتب سياسي تابع للأمم المتحدة، من شأنه أن ينسِّق بين جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بينما يدعم مسيرة كوسوفو نحو عضوية الأمم المتحدة والوفاء الفعّال بالتزاماتها في إطار الاتفاقيات الدولية.

وأود أيضا إبلاغ أعضاء مجلس الأمن أننا بدأنا فعلا عملية تغيير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، التي ستتمّ بالتنسيق الكامل مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وقوانين كوسوفو. وستكون كوسوفو دائما بلدا مستقلا في القارة الأوروبية، لديه منظور واضح لتكامل الأسرة الأوروبية – الأطلسية.

وقد تبوَّأت كوسوفو فعلا المكانة التي تستحقها بين الدول الحرة في العالم، وأصبحت دولة أوروبية تُسهم بكرامة في السلام والاستقرار في المنطقة وما بعدها.

الرئيس (تكلم بالصينية): أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أرحب في المجلس بدولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، ودولة السيد هاشم تاتشي، رئيس وزراء كوسوفو. كما أود أن أرحب بالسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وأشكره على إحاطته الإعلامية.

إنّ الانتخابات البلدية في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر كانت الأولى التي تُجرى في جميع أراضي كوسوفو وفقا لقانونها. وقد تمّت الجولة الأولى منها بهدوء في معظم البلديات، وكانت المشاركة مُرضية عموما. وشكّلت الانتخابات في البلديات الشمالية عنصرا رئيسيا من الاتفاق الأول على المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا، الذي أُبرم في بروكسل في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. وبالتالي، تجري حاليا مرحلة جديدة وهامة في تنفيذ الاتفاق.

وإنني أحيِّي حكومتَي صربيا وكوسوفو، اللتين استوفتا التزاماتهما وشجَّعتا المواطنين على المشاركة في الانتخابات. كما أوجِّه امتناننا إلى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، التي تضطلع بدور هام في تيسير الانتخابات في البلديات الشمالية الأربع، وإلى الاتحاد الأوروبي الذي أوفد مراقبي الانتخابات إلى كوسوفو.

لكنّ لكسمبرغ مضطرة إلى إدانة الحوادث العنيفة التي وقعت في عدد من مراكز الاقتراع في شمال ميتروفيتشا. فمثل هذه المحاولة لحرمان الناخبين حقهم في الإعراب عن أنفسهم في انتخابات ديمقراطية ليست مقبولة. ونحن نرحب بالوجود المعزَّز لشرطة كوسوفو، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو أثناء الاقتراع الثاني، الذي جرى بدون حوادث في شمال ميتروفيتشا أمس الأول. ونأمل للجولة الثانية، المُزمع إجراؤها في البلديات المعنية في ١ كانون الأول/ديسمبر، أن تُتيح اختتام الانتخابات في جوٍّ من الهدوء اللائق بالديمقراطية.

إنّ الحوار الذي ييسِّره الاتحاد الأوروبي بين بريشتينا وبلغراد ما برح يعطي نتائج ملموسة. وفي هذا السياق، نشيد بالدور الحاسم الذي تُواصل تأديته الممثلة السامية المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، السيدة كاترين أشتون. وقد تمّ التوصُّل في بروكسل إلى اتفاق هام بشأن الطاقة والاتصالات في ٨ أيلول/سبتمبر. ونحن نشجِّع رئيسَي الوزراء وفريقَي عملهما على الارتقاء بجهودهم في الأسابيع المقبلة، بغية إتمام تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل في مجالات الجمارك والشرطة والسلطة القضائية، بخاصة بتنظيم طرائق نقل ضباط الشرطة الصربيين والسلطة القضائية الصربية إلى الهياكل المؤسسية لكوسوفو. والتنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل سيُسهم في المفاوضات المتواصلة بشأن إبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو، المقرَّر أجراء الجولة الثانية منها في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وفي افتتاح مفاوضات الانضمام مع صربيا، التي يجب أن يُعقَد مؤتمرها الحكومي الدولي بحلول كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

وتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو يجب أن يسير يدا بيد مع المتابعة الثابتة للإصلاحات، لضمان سيادة القانون في كوسوفو. ويتعين على سلطات كوسوفو أن تواصل العمل بالتعاون الوثيق مع الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي في كوسوفو، السيد صامويل زبوغار، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. وهذه البعثة تُواصل الاضطلاع بدور حيوي في تحقيق التطبيع بين بلغراد وبريشتينا، ومكافحة الجريمة المنظمة والفساد، ومحاكمة مرتكِبي جرائم الحرب ومكافحة الإفلات من العقاب على أخطر الجرائم.

وفي هذا الصدد، تُدين لكسمبرغ بأقسى العبارات الاعتداء على موكب بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في ١٩ أيلول/سبتمبر، الذي أودى بحياة ضابط جمارك في البعثة. وإننا نقدّم تعازينا للاتحاد الأوروبي، والسلطات الليتوانية وأسرة الفقيد. فيجب سَوق مرتكبي هذا الاعتداء إلى العدالة. إذ إنّ تهديد أمن أفراد بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، الذين يعملون يوميا لصالح مواطني كوسوفو وحمايتهم، لا يمكن تركه يمرّ بدون عقاب.

إنّ لكسمبرغ ترحب بالتطورات الإيجابية في كوسوفو منذ اتخاذ القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، وتشكيل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. فقد اعترف باستقلال كوسوفو أكثر من نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل سيُطبِّع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا. وقد آن الأوان لأن يأخذ المجتمع الدولي في الحسبان وقائعها الجديدة في نهجه، بما يشمل نهج مجلس الأمن، ويعدِّل وجوده الميداني في المدى المتوسط. ومع تطور الرأي الأوروبي بشأن صربيا وكوسوفو، سيصبح حضور الأمم المتحدة عاملا أخفّ.

إنّ صربيا وكوسوفو تعرفان أنه يمكنهما التعويل على دعم لكسمبرغ الثابت للمسار نحو مستقبل أوروبي مشترك.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): إنني في البداية أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، والسيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم تاتشي، رئيس وزراء كوسوفو، على بيانَيهما.

إنّ مجلس الأمن يجتمع للمرة الثالثة منذ الاتفاق التاريخي في ١٩ نيسان/أبريل بين صربيا وكوسوفو، الذي أُبرم برعاية الاتحاد الأوروبي.

إن الآمال التي انبعثت في الربيع نتيجة التوصل للحل التوفيقي التاريخي الذي تم الوفاء به من خلال التطورات اللاحقة. وفي الحقيقية أن الزخم الذي تولد في نيسان/إبريل تلته اجتماعات منتظمة بين سلطات صربيا والكوسوفو، بينما الأساس الذي أرسته خطة التنفيذ المؤرخة ٢٢ أيار/مايو مكنت من تحقيق تقدم كبير في العلاقات بين البلدين.

نرحب أيضاً بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين الأطراف في بروكسل في ٨ أيلول/سبتمبر بشأن مسائل الطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية. وعلاوة على ذلك، فإن العمل جار على تفكيك الهياكل الأساسية الصربية الموازية في شمال كوسوفو. وأخيراً، نلاحظ مع الارتياح اعتماد برلمان كوسوفو في أوائل شهر أيلول/سبتمبر للقوانين التي تصادق على اتفاق ١٩ نيسان/إبريل وذلك في أعقاب دراسة المحكمة الدستورية لتلك القوانين. ونعتقد أن كل هذا يجسد التزام الأطراف باحترام الوعود التي قطعتها في الربيع وتنفيذها بسرعة.

في الأسابيع القليلة الماضية، تم تنظيم الانتخابات البلدية التي عقدت في جميع أرجاء كوسوفو بمساعدة جوهرية من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونشيد بالأطراف على عملها مع المجتمعات المحلية في جميع المناطق الريفية في البلاد بغية ضمان معدلات عالية من المشاركة.

إن الجولة الأولى من الانتخابات البلدية التي عقدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر تمت في ظروف مرضية بشكل عام مما يعزز من تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/إبريل. أما في جنوب كوسوفو، فقد كان معدل المشاركة العامة من جانب السكان الصربيين حتى أعلى مما تم تسجيله في عام ٢٠٠٩. كل هذا دليل على بدايات لملكية الطائفة الصربية للمؤسسات في بريشتينا.

على الرغم من الأحداث التي وقعت خلال الجولة الأولى من الانتخابات والتي كانت على صعيد محلي جداً، فهي في

حد ذاتها تشكل تقدماً ديمقراطياً لا يمكن إنكاره. وتبين عملية إعادة إجراء الانتخابات بسلاسة، في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر في ثلاث مراكز اقتراع في شمال ميتروفيتشا، أنه تم بسرعة تعلم الدروس المستقاة من أحداث ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

أما الجولة الثانية من الانتخابات فستعقد في ١ كانون الأول/ديسمبر، وتهيب فرنسا بحكومتي كوسوفو وصربيا، وبجميع الطوائف في كوسوفو بالتحلي بنفس الدرجة من النضج والشجاعة التي سادت خلال المرحلة الثانية من الانتخابات. أخيرا، كما فعل الأمين العام، نشجعهما على مواصلة جهود التثقيف والمصالحة في فترة ما بعد الانتخابات.

إن الأمين العام في تقريره (S/2013/631)، يعيد النظر في الحادث الذي أودى بحياة أحد موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في ١٩ أيلول/سبتمبر. وشأننا شأن جميع الأطراف، نأسف لوفاة موظف أوروبي قضى وهو يعمل من أجل خدمة سيادة القانون. ونشيد بالطرفين على مساعدتهما في التحقيقات الجنائية التي شرعت فيها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو لتقديم مرتكبي تلك الجريمة إلى العدالة. لقد صدمنا الهجوم جميعاً، وكما لاحظ الأمين العام، فإنه يتعارض مع الحالة الأمنية في كوسوفو التي بخلاف ذلك ما تزال تتسم بالهدوء.

نقر مرة أخرى بعمل بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو والتي تقوم بدور رئيسي مع شرطة كوسوفو وقوة كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل ضمان إجراء الانتخابات بسلاسة.

إن القرار القاضي بانضمام صربيا إلى المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي من جهة، والسماح للمفوضية الأوروبية بالتفاوض على اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب مع كوسوفو من الجهة الأخرى قد تحقق بعد التقدم الكبير الذي أحرزه البلدان في تطبيع علاقاتهما. لقد أرسى الاتحاد الأوروبي هذا الأساس ليحدد معايير مشتركة لعملية التقارب الأوروبي. لذلك يجب علينا أن نكفل إبقاء الطرفين على تواصل بناء في الأجل الطويل من أجل تحسين علاقاتهما. أما في ما يتعلق بصربيا، فسينطوي ذلك على انفتاح فعال أمام المفاوضات المتعلقة بالانضمام للاتحاد الأوروبي الذي توصي به المفوضية حالياً. وينطوي أيضاً على المناقشات الدائرة بهدف إبرام اتفاق تثبيت الاستقرار والانتساب مع كوسوفو.

نشجع بلغراد وبريشتينا، بالإضافة إلى تطبيع علاقاتهما، على مواصلة القيام بإصلاحاتهما الداخلية، وخاصة في مجالي سيادة القانون وحماية الأقليات. تلك هي الطريقة الوحيدة لتمكين كوسوفو وصربيا من العمل معاً على فتح صفحة جديدة في تاريخهما والانتقال بشكل حاسم نحو السلام والتعاون الإقليمي.

إن المجتمع الدولي عليه أن يحيط علماً بهذه التطورات الإيجابية. وفي هذا الصدد، نحض بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على تكيف وجودها مع الحالة في الميدان، وذلك بالاتفاق مع سلطات كوسوفو ووفقاً لاحتياجاتها الحقيقية.

السيد مسعود خان (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الممثل الخاص للأمين العام فريد ظريف على إحاطته الإعلامية. ونشكر أيضاً رئيس وزراء صربيا إيفيتسا داتشيتش ورئيس وزراء كوسوفو السيد هاشم ثاتشي على بيانيهما. ونشيد بجهودهما المصممة للانتقال بالطرفين على نحو أوثق نحو حل تفاوضي وتحقيق السلام المستدام في المنطقة.

إن أعمال العنف التي وقعت خلال الانتخابات المحلية التي عقدت في شمال كوسوفو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر بعثت على القلق. ونرحب بقرار حكومة كوسوفو بإبطال نتائج الانتخابات. وبينما الانتخابات التي أعيد إجراءها في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر لم تتسم بالعنف، كان ضعف الإقبال

على التصويت مبعث قلق. ونحض الذين قاطعوا الانتخابات على الانضمام إلى العملية السياسية. فالمشاركة في الانتخابات أفضل طريقة لهم لضمان حقوقهم.

على الرغم من التحديات، أبقى الطرفان على الزخم السياسي وحققا تقدماً ملموساً نحو تنفيذ الاتفاق الإطاري المبرم في ١٩ نيسان/إبريل وتنفيذ خطة ٢٢ أيار/مايو. إن استمرار التواصل بين رئيسي الوزراء اللذين اجتمعا أربع مرات خلال الفترة الحالية المشمولة في التقرير، أدى دورا رئيسيا في تيسير العملية. وقد توصل الجانبان إلى اتفاقات بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة. واتفقا أيضاً على التعاون في الأجل الطويل في قطاع الطاقة في مرحلة لاحقة.

ونلاحظ التقدم الذي أُحرز في مجالات رئيسية أخرى، بما في ذلك في مجال الشرطة والقضاء، كما اتفق عليه في الاتفاق الإطاري. ومن المتوقع صدور مشروعي قانون آخرين في الاتفاق – قانون يتعلق بالحكم الذاتي المحلي وقانون يتعلق بحقوق الطوائف، وهما قيد النظر في برلمان كوسوفو وسوف يتم إقرارهما قبل نهاية العام. ويبين تقرير الأمين العام (S/2013/631) أن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو ما برحت تتسم بالهدوء مع وقوع بعض الحوادث العرضية التي يبلّغ عنها في المناطق المشتركة إثنياً. إن ذلك يبعث على التشجيع. وقد انخفض عدد الحوادث المبلّغ عنها ضد طوائف الأقليات. وبالنسبة لنا يبدو أن جميع الأطراف تزيد من التزامها بمنع التوترات للتمكين من المضي قدما في إجراء عملية الحوار الرفيع المستوى وتنفيذها.

كل تلك دلائل مشجعة تثبت أنه عندما تكون القيادة مصممة يمكنها التغلب حتى على العقبات الكبيرة. وكما ذكر رئيسا الوزراء في بيانيهما المفصلين اليوم، هناك العديد من المشاكل التي تقتضي الحل. وأهم شيء أن يواصلا بناء الثقة المتبادلة واستدامتها بحيث لا يتعثر تواصلهما.

ونقر بالدور الحيوي للممثلة السامية كاثرين أشتون والاتحاد الأوروبي في هذه العملية. فلا غنى عن دورهما في الحوار. وما فتئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بقيادة الممثل الخاص فريد ظريف، تقوم بدور هام جداً في استقرار كوسوفو.

أخيراً، أتمنى النجاح لرئيسي الوزراء على الطريق الصعب الذي أمامهما. لقد قاما باختراق دبلوماسي جديد. ويجب عليهما أن ينتقلا إلى خاتمة منطقية. ونثق أنه بالالتزام والتفاني ستتهيأ ظروف السلم والاستقرار والازدهار في كوسوفو في المستقبل القريب.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نرحب بمشاركة رئيس الوزراء الصربي، إيفيتسا داتشيتش، في جلسة اليوم. ونتشاطر وجهات نظره.

لقد أصغينا باهتمام للسيد ثاتشي. ومن الواضح أنه كان يفتقر إلى بعض عناصر النقد الذاتي.

ونعرب عن امتناننا للسيد ظريف على عرض تقرير الأمين العام (S/2013/631) وتقديم إحاطة إعلامية لنا عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

تؤيد روسيا جهود بلغراد للتوصل إلى تسوية لمشكلة كوسوفو من خلال الحوار، ونلاحظ بتفهم القرارات التوفيقية التي كانت مقبولة للأطراف الصربية. ونأمل بوجه الخصوص، في إضفاء سلطة تنفيذية حقيقية على ظهور رابطة البلديات الصربية في كوسوفو من أجل الحماية الفعالة لمصالح المواطنين المقيمين في إقليمهم.

نعتقد أن القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) ما زال سارياً ولا يزال يشكل أساساً قانونياً دولياً وملزم عالمياً لتسوية مسألة

كوسوفو. وعلى المجتمع الدولي، وفي المقام الأول الأمم المتحدة، أن يظل مركزا على الحالة في المقاطعة. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو بدور رئيسي فيما بين جميع عناصر الوجود الأجنبي، لا سيما في شمال كوسوفو، حيث تستمر التوترات. لقد كلف مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة بالاضطلاع بالمهام الموكلة إليها، بصرف النظر عن أي عوائق تعترض طريقها. وللقيام بذلك العمل، تتطلب بعثة الأمم المتحدة توفير الموظفين والموارد المالية المناسبة.

وتمثلت إحدى المراحل الهامة في تنفيذ الترتيبات المتفق عليها بين بلغراد وبريشتينا في ١٩ نيسان/أبريل في عقد الانتخابات البلدية في المقاطعة. ومع ذلك، لم يتسم إجراء الانتخابات بالسلاسة. ومرة أخرى، أبرزت حالات العنف وتخويف الناخبين خلال الانتخابات التي جرت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر هشاشة الحالة وضعفها. ونحن ندين تلك الأعمال.

كما نشعر بالقلق حيال قتل موظف جمارك تابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو. ونناشد جميع المسؤولين عن حفظ القانون والنظام في المقاطعة إجراء تحقيق شامل في الجريمة والأسباب الكامنة وراءها. ولا بد من تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

ولا تزال محنة الأقلية الصربية في كوسوفو تدعو إلى الانزعاج. ولم يحرز أي تقدم في الجهود الرامية إلى عودة اللاجئين أو المشردين داخليا. ويخشى الناس الذهاب إلى كوسوفو بسبب التهديدات بأعمال العنف التي ترتكب بدوافع عرقية وعدم وجود ضمانات أمنية من السلطات المحلية. وعلاوة على ذلك، يظهر تحليل للحالة أن السلطات الألبانية في كوسوفو، بموافقة الوجود الأجنبي، أوقفت بشكل فعلي عودة أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ من الصرب اللاجئين والمشردين داخليا إلى المقاطعة، وحرمتهم من حقوق الملكية وانتهكت حقوق الإنسان الأساسية المعترف بها دوليا. ونحن على اقتناع بأنه لن يتسنى تحقيق المصالحة الوطنية في المقاطعة ما لم يعود هؤلاء الأشخاص إلى ديارهم.

وفي ملحق تقرير الأمين العام، تتناول بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الحالة الصعبة المتعلقة بالجريمة المنظمة في كوسوفو. ولكنها، مرة أخرى، تتجنب عمليا أي ذكر لإحراز تقدم في التحقيق في المزاعم المتعلقة باستئصال الأعضاء البشرية بصورة غير قانونية، التي حددها المقرر الخاص لمجلس أوروبا ديك مارتي. وبعبارات أقل مما يلزم، يشهد التقرير على عدم إحراز أي تقدم في تلك القضية البارزة الهامة. ويلزم إجراء تحقيق كامل ويجب تقديم الجناة إلى العدالة، بغض النظر عن هويتهم.

وفي ضوء ذلك، مما يدعو إلى الاستغراب أن نسمع دعوات من بريشتينا إلى خفض قوام بعثة الاتحاد الأوروبي، لا سيما المكتب المسؤول عن التحقيق المذكور آنفا. ونشير إلى أن بعثة الاتحاد الأوروبي نشرت بموافقة مجلس الأمن. وبتلك الموافقة، تلقى المجلس من بعثة الاتحاد الأوروبي عدة ولايات لم تكن قادرة على التعامل معها بصورة انفرادية. وفي حين لا يزال قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) نافذا بشكل كامل، أوكلت تلك السلطات إلى بعثة الاتحاد الأوروبي بموجب القانون الدولي، ولا يمكن نقلها إلى طرف ثالث، وعلى وجه الخصوص ليس إلى مؤسسات بريشتينا.

ويساورنا القلق من التقارير التي تفيد بان الجماعات المرتبطة بالقاعدة تعمل في المقاطعة. ونعتقد أن على كلتا بعثتي الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يعالجا تلك المشكلة.

السيد بليس (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين تقديم الشكر للسيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على تقديم إحاطته الإعلامية الفصلية بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وتشيد

أستراليا باستمرار جهود بعثة الأمم المتحدة بالترافق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو.

ونرحب ترحيبا حارا بالسيد إيفيسيا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، وبالسيد هاشم ثاتشي، رئيس وزراء كوسوفو، ونشكرها على البيانين اللذين أدليا بهما اليوم.

وتشيد أستراليا بالتقدم الملموس المحرز صوب تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل بشأن تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو. ويشكل التقدم المحرز في مجالات رئيسية، مثل إنشاء قيادة الشرطة الإقليمية في شمال كوسوفو، خطوات أولى جيدة. ويعزى إحراز ذلك التقدم، إلى حد كبير، لقيادة كلا رئيسي الوزراء. ونشيد بهما على ما أبدياه من تصميم على التغلب على التحديات السياسية والأمنية والإدارية العديدة أمام تنفيذ الاتفاق. كما نود أن نشيد بالدور المركزي الذي اضطلع به الاتحاد الأوروبي والممثلة السامية كاثرين آشتون على وجه الخصوص، في تيسير الحوار بين بلغراد وبريشتينا.

وبطبيعة الحال، كان التطور السياسي الرئيسي الذي حصل في الأشهر الأخيرة هو عقد الانتخابات البلدية. وتشيد أستراليا بإجراء الانتخابات، التي تدل على التزام سلطات كوسوفو ببناء كوسوفو الديمقراطية والمتعددة الأعراق. كما نشيد بالدور الايجابي الذي اضطلعت به القيادة الصربية في دعم المشاركة في الانتخابات، وبالدور الذي اضطلعت به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في تيسير الترتيبات اللوجستية والإجرائية في ظل ظروف بالغة الصعوبة.

وتدين أستراليا الهجمات على ثلاثة مراكز اقتراع في شمال ميتروفيتشا وغيرها من الأعمال التخريبية التي وقعت خلال الجولة الأولى للانتخابات التي عقدت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ونرحب بالتزام السلطات في صربيا وكوسوفو بكفالة محاكمة من تسببوا في أعمال العنف. وبالرغم من تخويف الناخبين في شمال كوسوفو، فإننا نشعر بالتشجيع من مشاركة الناخبين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك مشاركة صرب كوسوفو، لا سيما جنوب نهر إيبار، في الجولة الأولى.

وبالرغم من الانتكاسة المؤقتة التي حصلت في شمال ميتروفيتشا في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، فإننا نشعر بالتشجيع البالغ من التقارير عن إجراء الانتخابات هناك في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر بصورة سلسة وسليمة. ونأمل أن تسهم إعادة تلك الانتخابات في إحلال السلام الدائم والاستقرار في كوسوفو، من أجل جميع مواطنيها.

وتتسم الانتخابات البلدية لهذا العام بأهمية بالغة لضمان شرعية مؤسسات الحكم المحلية في كوسوفو، لا سيما في الشمال، وبالتالي توفير أساس للمزيد من تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. ومن الضروري في الوقت الحالي ألا يدخر وسع في كفالة المشاركة الواسعة لأبناء كوسوفو من جميع الخلفيات العرقية في الجولة الثانية للانتخابات، المقرر إجراؤها في ١ كانون الأول/ديسمبر، في الأماكن التي تجرى فيها تلك الانتخابات.

وبالرغم من التطورات الايجابية بشكل عام التي حصلت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت بعض الحوادث التي تثير قلقا بالغا. وتدين أستراليا بدون تحفظ الاعتداء الذي ارتكب ضد مركبتين لبعثة الاتحاد الأوروبي بالقرب من بلدية زفيتشان في شمال كوسوفو في ١٩ أيلول/سبتمبر. وشعرنا بالحزن لوفاة مواطن من ليتوانيا عضو في بعثة الاتحاد الأوروبي في الهجوم ونرحب بالجهود التي بذلتها جميع الأطراف لتقديم الجناة إلى العدالة.

ومكن التقدم الجيد المحرز خلال الفترة المشمولة بالتقرير صربيا وكوسوفو من المضي قدما في طريقيهما نحو الاندماج الأوروبي. فصربيا ستبدأ قريبا مفاوضات الانضمام إلى الاتحاد

الأوروبي وفي تشرين الأول/أكتوبر شرعت كوسوفو في المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. ونشيد بكلا رئيسي الوزراء على انخراطهما الفعال المستمر في الحوار الجاري بوساطة الاتحاد الأوروبي للمساعدة في تحقيق مستقبل ينعم فيه بلداهما بالسلام والرخاء.

السيدة دي كارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظريف، على إحاطته الإعلامية. كما نرحب بعودة رئيس الوزراء ثاتشي ورئيس الوزراء داتشيتش إلى المجلس، ونشكرهما على بيانيهما. وأشيد برئيسي الوزراء على تفانيهما في عملية الحوار وبعزمهما على المعالجة السريعة والبناءة للمسائل الخلافية حال نشوئها. وأظهرت قيادتهما القيمة الأصلية للاتصال المباشر باعتباره سبيلا لتخفيف حدة التوترات وزيادة التعاون فيما بين الدول.

وأود أن أعرب عن عميق تعازي الولايات المتحدة لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو ولأسرة موظف الجمارك الذي قتل في شمال كوسوفو في ١٩ أيلول/سبتمبر. وتضطلع بعثة الاتحاد الأوروبي بدور قيم للغاية في كوسوفو وجاد الموظف بحياته من أجل أفق تحقيق السلام.

وأود اليوم أن أتناول الانتخابات الأخيرة، والتنفيذ المستمر للاتفاق بشأن تطبيع العلاقات، والتقدم المحرز بشأن الاندماج في الاتحاد الأوروبي.

أولا، تهنئ الولايات المتحدة كوسوفو ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجميع الأشخاص والمنظمات التي أسهمت في إنجاح الانتخابات البلدية التي أجريت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، وتشيد بكوسوفو وصربيا على جهودهما لتشجيع تسجيل الناخبين. وكانت الانتخابات منظمة وشفافة وموثوقة في جميع المناطق، وهي خطوة هامة في تسهيل مشاركة جميع الطوائف في الهيكل الأساسي السياسي والإداري لكوسوفو. ويثلج صدرنا أن الناخبين مارسوا بحرية حقهم في إبلاغ سلطات كوسوفو بالمخالفات التي وقعت بصورة متقطعة، مما جسد احترامهم لمؤسسات كوسوفو والتزاما حقيقيا بالعملية الديمقراطية على السواء.

وينبغي أن يتمكن جميع السكان في كوسوفو من ممارسة حقهم في التصويت لانتخاب ممثليهم بدون خشية أو تخويف. ولذلك ندين حوادث العنف التي وقعت في عدة مراكز اقتراع في شمال كوسوفو. ويجب ألا ندع أعمال قلة من الأفراد تعرقل التقدم الذي أحرزته كوسوفو في الطريق نحو إرساء الديمقراطية.

وفي ضوء ذلك، فإنه مما يثلج صدورنا نسبة الإقبال على التصويت في الانتخابات التي جرت بشكل منظم في شمال ميتروفيتسا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وقد أثبتت تلك الانتخابات أن كوسوفو قادرة على إجراء انتخابات مستقبلا تتماشى مع المعايير الدولية ومع تطلعاتها الأوروبية. ونتطلع الآن إلى إجراء انتخابات الإعادة بصورة سلمية في ١ كانون الأول/ديسمبر.

ثانيا، تدعم الولايات المتحدة تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا، وهو أمر حاسم لتحقيق الاستقرار والمصالحة في المنطقة. ويسعدنا التقدم الذي أحرزه البلدان في الحوار الذي ييسر الاتحاد الأوروبي عقده. والانتخابات البلدية ليست سوى عنصر واحد من عناصر اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، ولكنه عنصر حيوي للغاية. ونتطلع إلى أن تمضي حكومتا كوسوفو وصربيا قدما في التنفيذ الكامل لجميع جوانب الاتفاق وجميع الاتفاقات السابقة، بما في ذلك اتفاق الإدارة المتكاملة للحدود.

ونثني على الحكومتين لإبرام اتفاقات إضافية في الأسابيع الأخيرة، لا سيما في ما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة. ورئيسا الوزراء والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي أشتون يستحقون منا الثناء والدعم المتواصل على جهودهم.

كما نشكر بعثة الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو) على دعمهما في تنفيذ اتفاقات الحوار.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تنظر إلى الانتخابات والتقدم المحرز في الحوار باعتبارهما خطوتين إيجابيتين على صعيد مساري كل من كوسوفو وصربيا باتجاه الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي. ونحن نؤيد بقوة التزام صربيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، مع التنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، ونتطلع إلى تصويت المجلس الأوروبي على بدء محادثات الانضمام مع صربيا.

ونرحب أيضا ببدء المفاوضات بين الاتحاد الأوروبي وكوسوفو في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر حول إبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب. وهذا المعلم البارز يبرهن على التقدم الذي أحرزته كوسوفو على صعيد كل من الإصلاحات الداخلية ومسيرة تطبيع العلاقات مع صربيا. ويبرهن على ذلك أيضا العدد المتزايد من البلدان التي اعترفت بكوسوفو، والتي تمثل الآن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

والولايات المتحدة على أتم الاستعداد لدعم جهود كوسوفو في تنفيذ الإصلاحات اللازمة لتحقيق أهدافها على صعيد التكامل الأوروبي-الأطلسي، بما في ذلك تعزيز سيادة القانون ومكافحة الجريمة والفساد وحماية حقوق الأقليات وبناء اقتصاد قوي قائم على أساس السوق.

السيد لعسل (المغرب) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام لكوسوفو، على تقديم تقرير الأمين العام (S/2013/631) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وحول أخر التطورات في كوسوفو خلال الفترة من ١٦ تموز/يوليه إلى ١٥ تشرين الأول/أكتوبر. وأود أن أشكر السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد هاشم ثاتشي على ما قدماه من إيضاحات.

ونرحب بالتزام بعثة الأمم المتحدة بتشجيع الحوار البناء بين الأطراف المعنية في تعاون وثيق مع أصحاب المصلحة على الصعيدين الإقليمي والدولي، ونسلط الضوء بصفة خاصة على الدور الإيجابي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وقوة كوسوفو وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون. وعلى المستوى السياسي، نحيط علما أيضا بالاجتماعات الرفيعة المستوى التي عُقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بين رئيس الوزراء الصربي والسيد هاشم ثاتشي في بروكسل تحت رعاية الاتحاد الأوروبي في إطار تنفيذ الاتفاق الأول بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات الذي تم التوصل إليه بين بلغراد وبريشتينا في ١٩ نيسان/أبريل.

وفي هذا الصدد، نرحب بالدور الهام الذي تضطلع به الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي، البارونة كاثرين أشتون وبجهودها الحثيثة لكسر الجمود بين مسؤولي كوسوفو والمسؤولين الصرب. وكانت الاجتماعات المشار إليها أعلاه والمناقشات التقنية في الأفرقة العاملة ذات فائدة كبيرة جدا في التغلب على عدم المرونة من قبل الطرفين في عدد من المجالات، لا سيما على صعيد التحضير للانتخابات البلدية في كوسوفو التي أجريت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر وتقريب وجهات النظر في ما يتعلق بالاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة وقضايا الأمن والعدالة.

ومع ذلك، فإن اتفاق ١٩ نيسان/أبريل بشأن تطبيع العلاقات بين بلغراد وبريشتينا لا يزال يواجه صعوبات بسبب عوامل، من بينها، عدم اعتماد قوانين لتنفيذه وتشكك بعض الفصائل السياسية والذي أدى إلى توترات سياسية في شمال كوسوفو، وذلك في المقام الأول في ما يتعلق بالانتخابات، مما أدى حتى إلى حملات تدعو الناخبين إلى عدم المشاركة في الانتخابات البلدية. ومما تسبب أيضا في تفاقم التوترات حل

أربع إدارات بلدية في شمال كوسوفو والمخاوف من التداعيات الاجتماعية والاقتصادية لذلك.

وينبغي تشجيع جهود بعثة الأمم المتحدة في عدد من المجالات، ولا سيما في تشجيع التقارب في وجهات النظر ومساعدة الأطراف على تبني مواقف أكثر مرونة وتيسير إصدار النشرات الحمراء للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وتعزيز إجراء اتصالات منتظمة بين كوسوفو والإنتربول والدول الأعضاء فيها والتصديق على الوثائق وكذلك جهودها لمعرفة مصير المفقودين، وهي جميعا جهودة جديرة بالتقدير. ونرحب أيضا بالجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التي أعادت ٣١٣ شخصا إلى ديارهم بين كانون الثاني/يناير وأيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والتي سجلت ٩٠ شخصا من أبناء الأقليات عادوا إلى ديارهم في كوسوفو خلال الفترة بين تموز/يوليه وأيلول/سبتمبر.

وتقوم المنظمة الدولية للهجرة بدور هام يستحق تسليط الضوء عليه، ولا سيما على صعيد المساعدة المقدمة إلى المجتمعات المحلية المضيفة والعائدين وأبناء الأقليات في كوسوفو وذلك بمساعدة برنامج الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار. وقد ساعدت هذه الجهود الجماعية في الحفاظ على هدوء الحالة الأمنية عموما، الأمر الذي أفضى إلى إجراء الحوار الرفيع المستوى، كما أسهمت في تقليل عدد الحوادث خلال الفترة المعنية.

غير أن الحادث الخطير الذي وقع في ١٩ أيلول/سبتمبر وأودى بحياة ضابط جمارك في بعثة الاتحاد الأوروبي قطع فترة الهدوء ودفع بالمنطقة نحو أجواء من عدم اليقين السياسي مما أثار مخاوف يمكن أن تكون لها تداعيات على الحياة الاجتماعية والاقتصادية. ونحن ندين هذه الخسارة في الأرواح. وذلك التحول يتطلب بذل جهود إضافية لتهيئة مناخ دائم من الثقة لحل جميع القضايا العالقة.

إن حماية التراث الثقافي والمزارات الدينية مسؤولية مشتركة. وعلاوة على ذلك، فإن إجراء حوار بين الأديان من خلال المؤتمر الذي حضره ممثلو الطوائف الإسلامية والأرثوذكسية الصربية والكاثوليكية والإنجيلية والبروتستانتية واليهودية يمكن أن يساعد على تهدئة التوتر وإرساء التسامح بغية طي صفحة فترة مضطربة نهائيا من أجل بدء مرحلة جديدة تقوم على التسامح والحوار.

وأخيرا، فإننا نرحب بالتزام وجهود بعثة الأمم المتحدة وقوة كوسوفو اللتين تواصلان القيام بدور هام للغاية في مساعدة الطرفين بغية إحراز تقدم على صعيد القضايا التي توجد انقسامات بشأنها ودفعهما نحو إيجاد حل سياسي والذي ينبغي أن يكون شاملا وجامعا، وفقا لأحكام القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد مبيو (توغو) (تكلم بالفرنسية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف على عرضه للتقرير الفصلي للأمين العام (S/2013/631) عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وأود أيضا أن أرحب بحضور رئيسي وزراء صربيا وكوسوفو لجلسة اليوم وأود أن أهنئهما على بيانيهما.

سأقتصر في بياني على بضع ملاحظات بشأن التقدم المحرز في عملية تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا في ضوء الاتفاق التاريخي الموقع في ١٩ نيسان/أبريل وعلى خلفية الوضع الأمني في كوسوفو.

فعلى الرغم من العقبات المتكررة الناتجة بصفة خاصة عن الخلافات في التفسير من حين لآخر والتي قد تعوق عملية التطبيع، تواصل كوسوفو وصربيا بلا كلل جهودهما الرامية إلى تنفيذ الاتفاق سالف الذكر. وتوغو ترحب بالدور الرئيسي الذي يواصل الاتحاد الأوروبي القيام به في مساعدة الأطراف على التغلب على ما تواجهه من صعوبات. ولا شك في أن الاجتماعات الرفيعة المستوى بين السلطات الصربية وسلطات

كوسوفو، التي نُظمت برعاية الاتحاد الأوروبي، والاجتماعات المستمرة للأفرقة العاملة التقنية الثنائية قد يسرت إحراز تقدم كبير في تنفيذ الاتفاق.

ويلاحظ بلدي بارتياح أن دينامية الحوار مكنت من إجراء انتخابات بلدية لأول مرة في كوسوفو وذلك في تشرين الثاني/نوفمبر. والواقع أن الأطراف فتحت الطريق أمام عقد انتخابات شفافة وذات مصداقية، وذلك من خلال الالتزام برفع العقبات ذات الطابع الإجرائي أو السياسي والتصدي للمشاكل اللوجستية التي صاحبت تنظيم الانتخابات والاتفاق، في جملة أمور، على مشاركة المشردين وتمثيل صرب كوسوفو في لجنة الانتخابات المركزية.

وتعكس مشاركتهما القوية الهادفة إلى ضمان مشاركة صرب كوسوفو بكثافة في الانتخابات، وضمان إجرائها بنجاح، التزامهما القوي بالعمل بشكل حاسم نحو تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا.

في نهاية المطاف، أجريت الانتخابات بوجه عام بشكل مرض وبمشاركة كبيرة من جانب الصرب الذين يعيشون في البلديات الواقعة في الجنوب، وذلك أمر يثني بلدي عليه. لكننا ندين محاولة بعض القوميين الصرب الذين يعارضون تطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، تقويض الانتخابات من خلال ارتكاب أعمال عنف وإطلاق التهديدات. ويعتقد بلدي بأن هذا النهج الاحتجاجي سيأتي بنتائج عكسية. من مصلحة جميع صرب شمال كوسوفو الإمساك بزمام مصير مجتمعاتهم المحلية، عن طريق المشاركة في تفعيل وعمل رابطة البلديات الصربية، التي تحظى طبقا لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل، بقدر معين من الاستقلالية، بما في ذلك في مجالات التنمية الاقتصادية والصحة والتعليم.

كما لوحظ في التقرير قيد الاستعراض، يجري تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل في العديد من المجالات الأخرى. من الناحية الإيجابية، توصل الطرفان إلى ترتيبات هامة في ٨ أيلول/سبتمبر بخصوص مسألتي الاتصالات والطاقة. وبالمثل، فإننا نرحب بالجهود التي يضطلع بها الصرب لنقل الهياكل الموازية في شمال كوسوفو إلى سلطات كوسوفو، بما في ذلك الشرطة والقضاء.

ويبدو أن ما أتاح حصول تلك التطورات، هو القيادة والشجاعة والالتزام السياسيين لقادة صربيا وكوسوفو من أجل تسوية الخلافات تدريجيا بين الطرفين لما فيه مصلحة شعبيهما. وتود توغو الإشادة بجهودهما الرامية إلى تحقيق ذلك الهدف. ويجب أن تكون الحلول التوفيقية الصعبة التي يتعين عليهما التوصل إليها قادرة على فتح الطريق أمام إدماج صربيا وكوسوفو في الاتحاد الأوروبي. إننا نحثهما على مواصلة الحوار بشأن القضايا العالقة بنفس الروح، وذلك لضمان التنفيذ الكامل لاتفاق ١٩ نيسان/أبريل.

لا يزال الاستقرار والأمن يسودان كوسوفو بشكل عام. لكن وكما ذكر في وقت سابق، يستمر التوتر السياسي وارتكاب أعمال عنف في الشمال من طرف جزء من السكان يرفض المشاركة في عملية تطبيع العلاقات بين كوسوفو و صربيا. إننا ندين في هذا السياق اغتيال ضابط الجمارك الذي كان يعمل في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو يوم ١٩ أيلول/سبتمبر. وينبغي عدم ادخار أي جهد لتقديم مرتكبي هذه الجريمة إلى العدالة. إننا نشعر بالقلق إزاء هذه الحوادث، المرتبطة بالاستخدام غير المنضبط للأسلحة النارية والمتفجرات، والتي تستهدف المدنيين وأفراد الأمن الدوليين والتابعين لكوسوفو. إن استخدام العنف والترهيب لمحاولة فرض وجهات نظر سياسية، أمر غير مقبول. إننا نحث كبار المسؤولين في كوسوفو، ولا سيما أولئك المسؤولين عن الشرطة، على مواصلة بذل جهودهم للتحقيق في كل حادث وتقديم الجناة إلى العدالة.

أود أن أختتم بتكرار تهنئتي للاتحاد الأوروبي، وخصوصا ممثلته السامية، على دورها الأساسي، فيما يخص تحقيق تقدم ملموس بشأن تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل، بما في ذلك إجراء الانتخابات البلدية الأخيرة.

كما نود أيضا أن نشكر البعثة، وقوة كوسوفو و بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا وجميع المنظمات الشريكة التي تدعم السلطات في كوسوفو وصربيا في تطبيع علاقاتهما.

السيد تاثام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية اليوم. ويسعدني أن أرحب أيضا في المجلس بدولة السيد هاشم ثاتشي رئيس وزراء كوسوفو، ودولة السيد إيفيتسا داتشيتش، رئيس وزراء جمهورية صربيا.

إن المملكة المتحدة تشاطر الآخرين الترحيب بالانتخابات المحلية الناجحة إلى حد كبير التي عقدت في كوسوفو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، والجهود التي تبذلها كل من صربيا وكوسوفو من أجل تشجيع مشاركة واسعة. كما أود أيضا أن أثني على إسهام المنظمات الدولية، بما في ذلك منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، وبعثة مراقبة الانتخابات التابعة للاتحاد الأوروبي.

كما تدين المملكة المتحدة أعمال العنف التي ارتكبتها أقلية من المتطرفين في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، بما في ذلك اقتحام ثلاثة مراكز اقتراع في شمال ميتروفيتشا. وندعو السلطات المختصة إلى كفالة تقديم الجناة إلى العدالة بسرعة.

كان من المهم قدرة جميع الدوائر الانتخابية في كوسوفو على المشاركة في الانتخابات. إننا نرحب بالالتزام الذي أبداه رئيسا الوزراء تاتشي وداسيتش فيما يخص الانتخابات البلدية، لا سيما اجتماعهما بعد ٣ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة الخطوات التالية للعملية الانتخابية. ويؤكد ذلك قيمة الحوار الذي رسخاه كوسيلة لإدارة الحالات الحساسة المحتملة بعناية.

إننا نرحب بإعادة إجراء الانتخابات بشكل سلمي في شمال متروفيتشا في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. وكان التعاون بين منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، والشرطة و بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو؛ مثالا يحتذى به. وتثبت إعادات الانتخابات تلك في حينها، أنه يمكن ترجمة الإرادة السياسية والتنسيق إلى نتائج آمنة وناجحة على نطاق واسع. ويتعين على بريشتينا قبل الانتخابات البرلمانية المقرر عقدها العام المقبل، تنفيذ إصلاحات أوسع نطاقا لعمليتها الانتخابية.

مما يشجع المملكة المتحدة، الزخم المتجدد الحاصل في الحوار بين صربيا وكوسوفو الذي يسهله الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك التقدم المحرز في مجالي الطاقة و الاتصالات. إننا نتطلع إلى رؤية مواصلة الطرفين تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة بأمانة وحل أي مسائل عالقة على وجه السرعة. و نرحب بالالتزام الذي تبديه حكومتا كوسوفو وصربيا بذلك الحوار، و نتفق مع الأمين العام بخصوص إظهار كل من بلغراد وبريشتينا للرؤية والمثابرة من خلال التزامهما بالحوار.

يشكل تطبيع العلاقات بين كوسوفو وصربيا جزءا لا يتجزأ من مساري انضمام البلدين إلى الاتحاد الأوروبي. ويجب أن يستمر كلا الطرفين في التنفيذ الكامل لاتفاق الحوار من أجل فتح الباب لإحراز تقدم. ويجب أن تستمر كوسوفو وصربيا أيضا في تعميم فوائد الاتفاق والعمل معا من أجل تحسين إدماج صرب كوسوفو في الشمال. وسيكون من الضروري استمرار المساعدات التي تقدمها بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، فيما يخص تنفيذ اتفاقات الحوار.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة للتنديد بكل شدة بالهجوم على بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في ١٩ أيلول/سبتمبر، وتأبين أودريوس شينافيتشيوس، وهو أول حالة وفاة في البعثة جراء عمل عدائي، والدعوة إلى تقديم مرتكبي هذا الهجوم إلى العدالة.

إننا ندعم تماما وبكل إخلاص العمل الهام الذي تقوم به بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، بما في ذلك إدماج المؤسسات في الشمال تحت ولاية كوسوفو. كما نرحب بالالتزام المتجدد لكل من بلغراد وبريشتينا بالحوار، ونتطلع إلى تحقيق المزيد من النتائج الملموسة.

رحبت المملكة المتحدة بإطلاق المفاوضات في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب بين كوسوفو والاتحاد الأوروبي، الذي يشكل المعلم الأول على طريق عضوية الاتحاد الأوروبي في النهاية. وتشكل هذه الخطوة مرحلة جديدة في علاقة كوسوفو مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي والأمم المتحدة. وقد اعترف الآن ما يزيد عن نصف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بكوسوفو. ونحن نشجع البلدان التي لم تعترف حتى الآن بكوسوفو على القيام بذلك.

أخيرا، أود أن أعلق على الطريقة المرحب بها، التي أصبح من خلالها جو النقاش خلال المناقشات القليلة الأخيرة بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، أكثر إيجابية بشكل ملحوظ، حيث تمكن معظم أعضاء المجلس من الاتفاق بشأن الترحيب بالتقدم الذي أحرز فيما يخص الحوار بين بلغراد وبريشتينا، والترحيب أيضا بزيادة التعاون والاستقرار الناتجين عنه. وقد سارت جلسة اليوم حتى الآن على هذا المنوال. ونتساءل في ظل هذه الخلفية، عما إذا كان ينبغي للمجلس النظر في تقليص وتيرة اجتماعاته لمناقشة هذه المسألة.

السيد أوه جون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام في كوسوفو السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأود أيضا أن أرحب برئيس الوزراء إيفيتسا داتشيتش ورئيس الوزراء هاشم ثاتشي في جلسة المجلس هذه. وأود اليوم أن أتطرق إلى ثلاث نقاط بشأن الحالة في كوسوفو.

أولا، ترحب جمهورية كوريا بالتقدم الكبير الذي أحرز فيما يخص تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل التاريخي المبرم بين بلغراد وبريشتينا.

وبفضل القيادة السياسية الممتازة لرئيس الوزراء داتشيتش ورئيس الوزراء تاتشي، تم التغلب على العديد من التحديات، واستُديم التقدم في العديد من المجالات الهامة، بما في ذلك إنفاذ القانون، والاتصالات والطاقة. كما كانت المشاركة الفعالة للاتحاد الأوروبي، وللممثلة السامية كاثرين آشتن تحديدا، حاسمة في تحقيق هذه الإنجازات. وعلى ضوء ذلك، فإننا ندعو بلغراد وبريشتينا إلى مواصلة الاستفادة من تلك الإنجازات التي تحققت بشق الأنفس، وتعزيز جهودهما الجارية صوب تطبيع علاقاتهما.

ثانيا، يسرنا أن نلاحظ أن الانتخابات البلدية في كوسوفو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر وإعادة الانتخابات في شمال كوسوفو، قد أجريتا على نحو ناجح إلى حد كبير. فقد قامت بلرغراد وبريشتينا، بدعم من المجتمع الدولي، لاسيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ببذل كل جهد ممكن لكفالة نجاح الانتخابات. ونعتقد أن الإنتخابات الأخيرة تدل على وجود آفاق إيجابية لتوطيد السلام والاستقرار مستقبلا في كوسوفو، وفي المنطقة أيضا. لكن وعلى هذه الخلفية، إن الاضطرار لإعادة الإنتخابات في شمال كوسوفو يسلط الضوء على التحديات التي تواجه بلغراد وبريشتينا. وهو ما يذكرنا بأن مظالم وشواغل أقلية الصرب في شمال كوسوفو تظل عائقا

أمام تحقيق السلام الدائم والمصالحة الحقيقية. وإذ نستشرف آفاق المستقبل، سيتعين على كوسوفو وبلرغراد الانخراط في جهود ما بعد الانتخابات لكسب ثقة الأقلية الصربية. وهكذا، فإننا ندعو الطرفين إلى العمل معا بصورة وثيقة بغية إيجاد سبل عملية لمعالجة شواغلهما الاقتصادية والسياسية، وتعزيز اندماجهمها في مجتمع كوسوفو.

وأخيرا، يساورنا القلق إزاء حوادث العنف مثل التي تسببت في الوفاة المأساوية لأحد موظفي الجمارك في بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وإزاء أعمال العنف التي أثرت على الانتخابات في شمال كوسوفو، في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. وهذا العنف، الذي لم يخدم مصلحة أي طرف، لا يؤدي سوى إلى الإضرار بالسلام والأمن الناشئين في الميدان. ونحث جميع الأطراف المعنية على التعاون الوثيق فيما بينها بغية مساءلة الجناة والحيلولة دون تجدد العنف. ومرة أخرى، نشيد بجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو و بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وغيرهم من الشركاء الدوليين، على جهودهم الحثيثة وتضحياتهم من أجل استمرار السلام والاستقرار في كوسوفو.

السيد غسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية الشاملة. وتثني رواندا على عمل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تنفيذا لولايتها بقيادة الممثل الخاص ظريف. وأقدر البيانين اللذين أدلى بهما السيد داتشيتش، رئيس وزراء صربيا، والسيد تاتشي، رئيس وزراء كوسوفو. وأرحب بهما في نيويورك.

على الساحة السياسية، يسرنا أن نسمع على نحو ما ورد في آخر إحاطة إعلامية قدمناها (أنظر S/PV.7026) أن صربيا وكوسوفو واصلتا العمل معا في تنفيذ الاتفاق الأول على المبادىء المُنَظمَة للتطبيع الذي وُقعَ في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

وتشيد رواندا بنجاح الانتخابات التي أجريت في كوسوفو خلال الفترة من ٣ تشرين الثاني/نوفمبر إلى١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، وبينما نندد بما تسببت فيه بعض الجماعات من عنف وعمليات تعطيل في ثلاثة مراكز من مراكز الاقتراع في شمال كوسوفو، فإننا نشيد بالدور الذي قام به الطرفان من أجل النجاح في إنجاز تلك الانتخابات التاريخية. ومن الأهمية بمكان أن تواصل جميع الأطراف العمل معا صوب تنفيذ المسائل العالقة، لاسيما إنشاء مؤسسات الإدارة والأمن.

أما فيما يتعلق بالحالة الأمنية، فإننا، إذ نلاحظ أنها ظلت هادئة، نشعر ببالغ القلق إزاء الحوادث التي أُبلغ عن وقوعها في المناطق المختلطة الأعراق. وندين بشدة الهجوم على قافلة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو التي كانت في طريقها إلى المدخل ١ في شمال كوسوفو، في ١٩ أيلول/سبتمبر، وأسفر عن مقتل أحد موظفي البعثة. ونعرب عن تعازينا للبعثة ولليتوانيا ولعائلة الضحية. ونعتقد أن إدانة هذه الهجمات من لدن بلغراد وبريشتينا وقادة صرب شمال كوسوفو فضلا عن الأطراف الفاعلة الدولية، مؤشر إيجابي. ويجب على جميع الأطراف المعنية أن تعمل على تقديم الجناة إلى العدالة.

وفيما يتعلق بسيادة القانون، فإننا نرحب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها جمعية كوسوفو، لاسيما إقرار العديد من القوانين الرامية إلى تحسين معايير سيادة القانون. كما نشيد بمواصلة تنفيذ البروتوكول المتعلق بالإدارة المتكاملة للحدود، المبرم بين بين صربيا وكوسوفو في ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣. وعلى نحو ما يوضحه تقرير الأمين العام (S/2013/631)، لا يزال يتعين علينا بذل المزيد من الجهود فيما يتعلق بمسألة العثور على الأشخاص المفقودين وأداء قضاء كوسوفو. ونشيد بما تقدمه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة

في كوسوفو و بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو من دعم متواصل في ذلك الصدد.

وفيما يتعلق بحقوق الإنسان، من الواضح أن كوسوفو تبذل جهودا جبارة لتعزيز حقوق الأقليات. ونرحب باعتماد وثائق السياسات العامة الشاملة المتعلقة بتعزيز حقوق الأقليات، فضلا عن التوصيات بزيادة الأموال المخصصة من الميزانية المركزية لتحقيق هذا الغرض.

ومن الخطوات المحمودة أيضا، إنجاز خطة العمل المعنية بتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وإدراج مشاريع القوانين الجديدة بشأن المساواة الجنسانية في الخطة التشريعية لكوسوفو. وبينما نشجع كوسوفو على ترجمة هذه الجهود كافة إلى إجراءات ملموسة، فإننا نشيد ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والاتحاد الأوروبي على دعمهم القيم في ذلك الصدد.

وقبل أن اختتم كلمتي، أود أن أشدد على أن التعايش والتسامح فيما بين جميع الطوائف في كوسوفو حاسمان للغاية من أجل بناء مستقبل أكثر إشراقا وتحقيق المصالحة في تلك المنطقة، مُشيدا في الوقت ذاته ببعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على استمرارها في تيسير أنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في كوسوفو فيما يتعلق بالإرث الثقافي والديني. ونحث السلطات المحلية على الامتناع عن عرقلة تنفيذ هذه القرارات التي اتُخذت في ذلك الصدد.

وأخيرا، من الأهمية بمكان أن تضاعف السلطات في كوسوفو جهودها لتهيئة أجواء مواتية لعودة اللاجئين بأمان إلى ديارهم. ونعتقد أن ذلك يمكن أن يزيد عدد اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، وهو أمر حتمي لاستدامة السلام.

السيد روسينتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على عرضه للتقرير (S/2013/631). كما نعرب عن امتناننا لرئيس الوزراء داتشيتش ورئيس الوزراء هاشم تاتشي على عرضيهما.

من بين الجوانب الملحوظة في التقرير تركيزه على التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق الأول على المبادىء المنظمة لتطبيع العلاقات بين صربيا وكوسوفو، الموقع في ١٩ نيسان/أبريل. وللانتخابات الأخيرة أهمية كبيرة فيما يتعلق بالبدء في تنفيذ الاتفاق. ونعرب عن أسفنا لما وقع من أعمال عنف في شمال كوسوفو خلال الانتخابات البلدية التي أجريت في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، مما قد يقوض الاتفاق الذي توصل إليه الطرفان.

ومع ذلك، نلاحظ أن الانتخابات التي ألغيت وأعيد إجراؤها في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر قد تمت بدون صعوبات كبيرة. وعلينا أن نركز الآن على فترة ما بعد الانتخابات، حيث سيضطر الممثلون الذين انتخبوا إلى الاستمرار في العمل معاً لتنفيذ الاتفاقات بين بلغراد وبريشتينا. هذه لحظة حاسمة في العلاقات بين صربيا وكوسوفو، وينبغي لمجلس الأمن أن يتابع تطورها بعناية. كما أن دعم المجتمع الدولي لكوسوفو والتزامه بها يظل أساسياً.

وكما ذكرنا في مناقشتنا السابقة بشأن هذا الموضوع (أنظر S/PV.7026)، نرى أن هناك دوراً مركزياً تؤديه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في هذه المرحلة الجديدة من تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل. ونرحب بتكثيف البعثة لجهودها وتعاونها مع جميع الأطراف المعنية بشأن المشاكل الرئيسية على الأرض. ونؤيد جهود الوساطة والتيسير التي تقوم بها البعثة في شمال كوسوفو. وندعم كذلك الجهود التي تبذلها لتكون قناة اتصال بين ممثلي البلديات ومجتمعات

الأقليات ضماناً لتقديم الخدمات العامة والاجتماعية بشكل فعال.

وباختصار، فإن بعثة الأمم المتحدة تواصل استخدام قدرتها ومواردها في طائفة واسعة من الأنشطة للمساعدة على تخفيف حدة التوترات وخفض عدد الحوادث. لذلك، من الأهمية أن يستمر تمتع البعثة بكل الدعم الضروري لتعزيز تواجدها في كوسوفو، خاصة في الشمال.

وإذ أنتقل إلى موضوع الأمن، نحن نرى أنه خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة العامة هادئة، من جهة، بينما استمرت التوترات في شمال كوسوفو، من جهة أخرى. وشأننا شأن المتكلمين السابقين، فإننا ندين قتل موظف الجمارك التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في ١٩ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن تتخذ كل التدابير الممكنة للحيلولة دون تكرار هذا النوع من الحوادث. ونحن على ثقة أنه سيجري التحقيق في هذا الحدث بغية القبض على الجناة وتقديمهم للعدالة.

فيما يتعلق بفرقة العمل الخاصة المكلفة بالتحقيق في المزاعم بشأن المعاملة اللاإنسانية للمهاجرين والاتجار بالأعضاء البشرية، نحيط علماً مع الاهتمام بالمعلومات الواردة في تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون (S/2013/631، المرفق الأول). وسنتابع هذا الموضوع باهتمام.

أخيراً، فإننا نؤكد من جديد على أسبقية القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) باعتباره الإطار القانوني المنطبق في كوسوفو، فضلاً عن أهمية الاحترام الكامل للقانون الدولي. ونشكر الممثل الخاص على جهوده المستمرة لتعزيز المصالحة بين الطوائف في كوسوفو.

السيد أويارزبال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد فريد ظريف، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه للتقرير (S/2013/631) بشأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المرقتة في كوسوفو. ونرحب أيضاً بمشاركة رئيس الوزراء الصربي إيفيتسا داتشيتش والسيد هاشم ثاتشي.

بادئ ذي بدء، تود الأرجنتين أن تحيي الدور الحيوي الأهمية الذي تضطلع به الأمم المتحدة في كوسوفو من خلال بعثتها للنهوض بالسلام والاستقرار واحترام حقوق الإنسان. ونرحب أيضاً بتعاونها مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو، مع الحفاظ على موقفها المحايد بإشراف الأمم المتحدة. وقد صوتت الأرجنتين لصالح القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) – وكانت آنذاك عضواً في مجلس الأمن أيضاً – وترى أن ذلك القرار مازال يشكل أساساً قانونياً دولياً منطبقاً في كوسوفو سعياً إلى إيجاد حل شامل من خلال عملية سياسية ومفاوضات.

وأهمية بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في الميدان تتجلى بوضوح في النجاحات التي سجلتها أثناء الانتخابات البلدية في كوسوفو، ونود أن نعرب عن قلقنا إزاء حوادث العنف والتخويف التي حالت دون حرية ممارسة الحقوق الديمقراطية في شمال كوسوفو أثناء انتخابات ٣ تشرين الثاني/نوفمبر. ودور البعثة كان أساسياً في هذا الشأن. وبفضل جهود الأطراف، يمكننا اليوم أن نرحب بكون تلك العملية قد توجت، كما كان متوقعاً، بإنجاز العملية الانتخابية في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر، واستطاع بقية الناخبين ممارسة حقوقهم خلالها. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع الأمين العام في اعرابه عن التقدير للجهود التي بذلتها الأطراف بغية إنجاز هذه العملية. كما نحيي الروح الإيجابية التي سادت للمساعدة على تسوية المسائل المتعلقة بالانتخابات، خاصة الاتفاقات التي ساعدت على تيسير الانتخابات في الشمال، بما في ذلك تصويت النازحين. وبصورة خاصة، فقد أظهرت جمهورية صربيا التزامها الثابت بنجاح العملية بموجب اتفاق نيسان/

أبريل والحوار الذي تولى الاتحاد الأوروبي مهمة تيسيره. وقد استجابت القيادة السياسية الصربية برؤية سياسية ومثابرة في وجه العديد من التحديات الناشئة باتخاذها خطوات جعلت مشاركة جميع الفئات ممكنة.

وكما أشار الأمين العام في تقريره، سجل تقدم جدير بالثناء تمثل في انتقال الهياكل المحلية للدولة، وخاصة فيما يتعلق بتشجيع السكان في الشمال على المشاركة في الانتخابات من خلال بناء الثقة والرد على أسئلتهم ومعالجة شواغلهم.

ومن الواضح أن الالتزام عنصر أساسي فيما يتعلق بأول اتفاق بشأن المبادئ التي تنظم تطبيع العلاقات، كيما تستقر الأوضاع من خلال الحلول التوفيقية والثقة والحوار. ونأمل أن يستمر عقد الاجتماعات بين الأطراف للمضي قدماً في تنفيذ الاتفاق والتعجيل بالبحث عن حل سياسي للمسائل العالقة. ونشجع الأطراف على مواصلة السير في هذا الطريق بغية إحراز تقدم، تماشياً مع القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩). ونشجعها أيضاً على احترام نص الاتفاق مع تضميد جراح الماضي بسلام وحسن نية.

وفي حين يشجعنا استمرار حالة الهدوء في كوسوفو عموماً أثناء الفترة قيد الاستعراض، ينبغي ألا نكف عن إيلاء الاهتمام للحالة الأمنية في شمال متروفيتشا, فهذه الحالة تستوجب عملاً منسقاً من أجل تسوية المشاكل بحسن نية تجنباً للتوترات في المستقبل.

وإننا ندين وفاة أحد موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في أيلول/سبتمبر بصورة مأساوية. ونشارك الآخرين في دعوة جميع الأطراف للتعاون الوثيق في التحقيق الجاري لتحديد المسؤولين وتقديمهم للعدالة، إلى جانب بذل كل جهد ممكن لمنع وقوع هذا النوع من الحوادث في المستقبل.

ومن المهم أيضاً أن نؤكد على أن عمل البعثة لا يزال أساسياً في توفير أقصى الدعم للعمليات السياسية، مع إيلاء اهتمام خاص للمسائل المتعلقة بتنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل.

بالنسبة لحماية التراث الثقافي والديني، يشجعنا كثيراً ذلك التقدم المحرز في مجال إعادة الإعمار، الذي يشكل إحدى أولويات البعثة. ونأمل أن تستمر الأنشطة الجارية إسهاماً في المصالحة بين الطوائف. ونأمل أيضاً في النجاح الأكبر في عملية الترميم التي ستتولى منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة أمرها في السنوات الثلاث القادمة بالتنسيق مع البعثة وبتمويل من الاتحاد الأوروبي.

ترى الأرجنتين أن من المهم للغاية تحقيق الاحترام الكامل للحقوق الإنسانية للمشردين داخليا، الذين ينبغي أن يتمكنوا من العودة إلى مواطنهم الأصلية، وأن تتوفر لهم إمكانية الحصول على الحقوق الأساسية دون التعرض للتمييز. ومن الضروري مواصلة العمل لكفالة عودة المشردين داخليا وإعادة إدماجهم بشكل تام، لا سيما من خلال تيسير حصولهم على السكن، والخدمات الأساسية وفرص العمل، والتعجيل بإصدار الوثائق ذات الصلة بحالتهم المدنية، وعن طريق منع وقوع أية حوادث أمنية. وتكتسي المساعدة التقنية التي تقدمها بعثة الأمم المتحدة أهمية بالغة في ذلك الصدد.

ومن المهم أيضا الاستمرار في إيلاء الأولوية للجهود الرامية إلى حل تركات الصراع، بما في ذلك الحالات التي لم يبت فيها بعد، وتشمل أشخاصا مفقودين، فضلا عن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نرى أن من المشجع أن تواصل بعثة الأمم المتحدة دعم الجهود الرامية إلى تحديد مصير المفقودين. ونحيط علما بطبيعة الحال أيضا، بالمؤتمر الصحفي المشترك، الذي عقد في بريشتينا وبلغراد، بمشاركة ممثلين من ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو عن رابطة أسر الأشخاص المفقودين والمختطفين. ونتشاطر الدعوة إلى

مضاعفة الجهود والتعاون من أجل منع الإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان.

ونود إبراز العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو والأنشطة التي تضطلع بها من أجل دعم سيادة القانون، وخصوصا بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية ذات الصلة فيما يتعلق بالمشاكل الرئيسية في الميدان. وكما أشار الأمين العام بحق في تقريره، فإن من المهم أيضا أن يواصل الوجود الدولي في كوسوفو تعزيز التعاون المتبادل من أجل تحقيق الهدف المشترك المتمثل في المساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية للمراحل المقبلة من تنفيذ اتفاق ١٩ نيسان/أبريل.

ونختتم بياننا بإبراز العمل الذي أنجزه الممثل الخاص من أجل تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو وفقا للقرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

السيد مهدييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد فريد ظريف، على إحاطته الإعلامية.

ونرحب بمشاركة رئيس وزراء صربيا، دولة السيد إيفيتسيا داتشيتش في جلسة اليوم، ونشكره والسيد ثاتشي على بيانيهما.

أود أن أؤكد من جديد على موقف أذربيجان، الذي يقوم على أساس احترام سيادة جمهورية صربيا وسلامتها الإقليمية، وعدم الاعتراف بإعلان كوسوفو الاستقلال من جانب واحد.

ولا يزال القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الإطار القانوني الدولي للتوصل إلى تسوية شاملة عبر العملية السياسية والمفاوضات. ونود أن نشدد مرة أخرى على أهمية الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. ومن الجدير بالذكر أن البعثة تواصل العمل عن كثب مع الطوائف المحلية في الميدان، والتعاون مع جميع الكيانات الدولية الأخرى المكلفة بولاية تعزيز فرص النجاح في الحوار السياسي. وينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تواصل دورها الرئيسي وتعزيزه في كفالة تنسيق جميع الجهود الدولية في إطار موقف الحياد على النحو المتوخى في القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩).

ترحب أذربيجان بالتزام الطرفين بالحوار الذي ييسره الاتحاد الأوروبي، وبالتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ الاتفاق بشأن المبادئ التي تحكم تطبيع العلاقات المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل وخطة التنفيذ اللاحقة المؤرخة ٢٢ أيار/مايو. ونحيط علما على نحو إيجابي بأن الجانبين قد اجتمعا على أساس منتظم خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ونثني على بلغراد وبريشتينا لجهودهما الرامية إلى توطيد إنجازاتهما الهامة. ويمكن أن تشكّل الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا في مجالي الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة، فضلا عن الشرطة والجهاز القضائي، نقطة انطلاق جيدة يمكن تكرارها من أجل تأمين إبرام اتفاقات في مجالات أخرى ذات صلة.

ونحيط علما بالجهود الرامية إلى إجراء الانتخابات البلدية في كوسوفو بسلاسة. ونشجع الطرفين على أن يبقيا ملتزمين بالتوصل إلى اتفاق بشأن المسائل المتنازع عليها من خلال التوصل إلى حلول يقبل بها كلاهما. وهذا أمر لا غنى عنه لتحقيق مزيد من الاستقرار والرفاه في المنطقة.

وباستثناء أعمال العنف المتفرقة في شمال كوسوفو، فإن من العلامات الإيجابية بقاء الحالة الأمنية العامة هادئة في كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، فمن الواضح أنه لا يزال هناك الكثير من العمل المتوقع من أجل صون الاستقرار الدائم. وينبغي لتركات الصراع التي لم تتم تسويتها أن تظل من بين الأولويات الرئيسية لكفالة تقديم جميع المسؤولين عن جرائم الحرب وغير ذلك من الأعمال الإجرامية إلى العدالة. وهناك حاجة أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لتحديد مصير الأشخاص الذين لا يزالون في عداد المفقودين نتيجة للصراع.

ومع ذلك، تحسنت معدلات العودة الطوعية للأشخاص المشردين داخليا إلى كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وإن لم تكن كبيرة. وفي هذا الصدد، نثني على الجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، وبعثة الأمم المتحدة في رصد العملية وتنفيذ السياسات اللازمة لتيسير عودتهم. وينبغي أن تكون مسألة الأمن ذات أولوية قصوى، من بين مسائل أخرى.

ونثني أيضا على جهود بعثة الأمم المتحدة وإسهامات الشركاء الدوليين الآخرين في تيسير أنشطة بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو من أجل استعادة التراث الثقافي والديني.

وفي الختام، أود أن أثني على بعثة الأمم المتحدة بقيادة الممثل الخاص ظريف، لجهوده الدؤوبة في سبيل صون السلم والاستقرار في كوسوفو، والتغلب على التحديات المتعددة لجعل تحقيق ذلك الهدف ممكنا.

الرئيس (تكلم بالصينية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للصين.

أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد ظريف، على إحاطته الإعلامية. وأرحب أيضا برئيس وزراء صربيا، دولة السيد داتشيتش في هذه الجلسة. واستمعت بعناية أيضا إلى البيان الذي أدلى به السيد ثاتشي.

تعرب الصين عن احترامها لسيادة صربيا وسلامتها الإقليمية، وتتفهم الشواغل المشروعة لذلك البلد بشأن مسألة كوسوفو. ويوفر القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩) الأساس القانوني الضروري لإيجاد حل لمسألة كوسوفو. وترى الصين أن أفضل نهج في ذلك الصدد يتمثل في التوصل إلى تسوية مقبولة من الطرفين عن طريق الحوار والمفاوضات على أساس المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وفي إطار قرارات المجلس ذات الصلة. وتثني الصين على صربيا لجهودها الرامية إلى التوصل إلى حل سياسي لمسألة كوسوفو. وترحب بعملية الحوار البنّاء والعملي الجارية بنشاط من جانب كل من بلغراد وبريشتينا. ونرحب أيضا بالاتفاقات التي أبرمها كلا الطرفين في الآونة الأخيرة بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة.

وتحيط الصين علما بأن الحالة الأمنية العامة في كوسوفو هادئة، بفضل الجهود التي تبذلها الأطراف المعنية. وفي أعقاب أعمال العنف التي وقعت خلال الانتخابات في شمال كوسوفو في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ناشد رئيس الوزراء ت ثتشي والجهات المعنية الأخرى الناخبين في شمال كوسوفو أن يضعوا جانبا مظالم الماضي وأن يشاركوا في الانتخابات بطريقة تتسم بالمسؤولية. وتثني الصين على الجهود التي يبذلها رئيس الوزراء ثاتشي، ويسرها إجراء جولة الإعادة للانتخابات في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر. ونشجع الطرفين على مواصلة عملية الحوار والتنفيذ الفعال للاتفاقات التي تم التوقيع عليها، فضلا عن العمل بطريقة تفضي إلى صون السلام والاستقرار في منطقة البلقان وأوروبا بأسرها.

وتثني الصين على الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، بقيادة الممثل الخاص ظريف، وتدعم جهود البعثة في مواصلة الاضطلاع بولاية المجلس. ويحدونا الأمل في أن يعزز الوجود الدولي، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة، وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، وقوة كوسوفو، التنسيق فيما بينها والعمل في تآزر من أجل الاضطلاع بدور إيجابي وبنّاء في تيسير التوصل إلى حل لمسألة كوسوفو.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.